

أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل

الأزمة المالية

(دراسة تطبيقية على البنوك العربية)

إعداد

دكتورة / سلوى عبد الرحمن عبد الدايم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

دكتورة / ليلى محروس العقيلي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

(مستخلص البحث)

استهدف هذا البحث دراسة أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية. وقد تم البدء بتقديم إطار نظري تناول تعريف إدارة مخاطر المنشأة [ERM] والفرق بينها وبين إدارة المخاطر التقليدية ، العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك ، وضع إطار لحوكمة المخاطر، علاقة إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر، دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية ، انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك ، دور اتفاقيات بازل ووكالات الائتمان في الأزمة المالية وأثرها على أداء كل من البنوك التجارية والإسلامية ودور كل من القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية . و تم اختبار خمسة فروض أساسية الفرض الأول عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء البنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر،الفرض الثاني عن زيادة جودة ائتمان البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر بالمقارنة بالبنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر،الفرض الثالث عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ، الفرض الرابع عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنوك قبل الأزمة المالية وبعد الأزمة المالية،الفرض الخامس عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء في بنوك الدول العربية. أيدت نتائج الدراسة التطبيقية ما تم التوصل إليه في الإطار النظري عن أهمية تطبيق البنوك لإدارة وحوكمة المخاطر وما لها من دور فعال في التأثير على تحسن أداء البنوك واختلاف مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية وبين البنوك التجارية والإسلامية في الدول العربية مما يمكن اعتبارها من أهم آليات الحد من تداعيات الأزمة المالية ولكن لم تجد الدراسة فروق معنوية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر بين البنوك التجارية والإسلامية وكذلك بين الدول العربية ، ولقد انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات.

المصطلحات

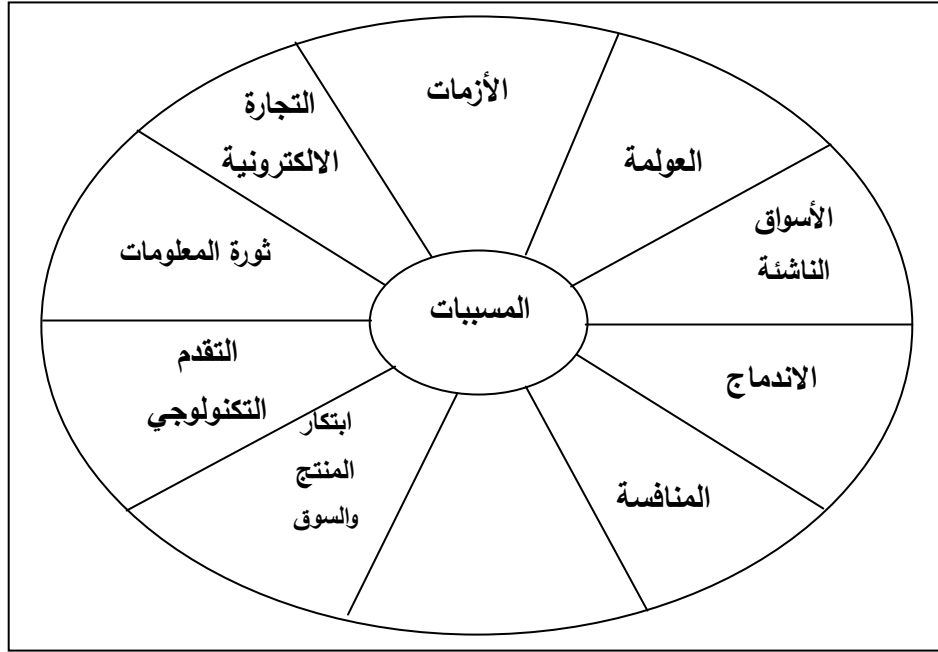
إدارة المخاطر - حوكمة المخاطر- مؤشرات الأداء- الأزمة المالية- البنوك التجارية – البنوك الإسلامية-البنوك العربية.

مقدمة:

في ظل التغيرات السريعة والحادة في البيئة الاقتصادية الحالية تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها سواء كان استثمار أو إقراض وغيرها، وتؤثر المخاطر بكل أنواعها الائتمان والسوق والسيولة والتشغيلية وغيرها على أصول البنك وبالتالي على سلامة الأموال سواء المودعين أم المقرضين، مما يتطلب حسن إدارة المخاطر من حيث ضرورة معرفتها وقياسها والإفصاح عنها بما يمكن مستخدمي القوائم المالية بالتنبؤ الكمي والنوعي لهذه المخاطر في المستقبل. لقد اندلعت الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ في أمريكا في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى ولم تمنع مقررات لجنة بازل ٢ في حماية البنوك من مواجهة الأزمة العالمية ، ولذا أعلنت لجنة بازل في عام ٢٠١٠ عن صدور اتفاقية بازل ٣، ولكي تستطيع البنوك تطبيق بازل ٣ فعليها إما رفع رأس مال (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم القروض وإن هذا الأمر يحتاج لبعض الوقت، ولذا فقد منحت اتفاقية بازل ٣ البنوك أن تطبق تدريجياً ابتداء من عام ٢٠١٣ على أن يكون عام ٢٠١٩ هو التطبيق لهذه الاتفاقية بصورة كاملة. ويؤدي التطبيق المتوقع لمقررات اتفاقية بازل ٣ بالبنوك ابتداء من عام ٢٠١٣ إلى زيادة المخاطر التي تواجهها تلك البنوك نتيجة زيادة النسب التي يجب على البنوك خصمها لمواجهة الأزمات المالية في أي وقت-Anjum, 2012, Al (Hares,et.al. 2013) مما يؤدي إلى زيادة أنواع المخاطر التي يجب على البنوك تجنبها مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (وفقاً لاتفاقية بازل ٢) فضلاً عن مخاطر السيولة والرافعة المالية (وفقاً لاتفاقية بازل ٣). وبالتالي ضرورة تحديد هذه المخاطر لقياسها والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية بالبنوك . ويجب التأكيد على أن المقررات الجديدة لاتفاقية بازل ٣ لا تقف عند حد زيادة رأس المال بل أنها تتسع لتشمل تطوير الصناعة المصرفية وتفعيل الرقابة الداخلية وحسن إدارة وحوكمة المخاطر (Beck, et.al. 2013, Mokni,et.al 2014) فالألتجاه العالمي الجديد يؤكد على أهمية إدارة وحوكمة المخاطر وكيفية مواجهتها وليس تفاديها أو تجنبها ومواجهة تلك المخاطر تتطلب رأس مال قوي وإدارة رقابية قوية وكوادر بشرية مدربة وهذا في إطار معايير محاسبية ملزمة وإرشادات واضحة .

طبيعة المشكلة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع إدارة المخاطر، وأصبحت الحاجة ملحة إلى وجود إطار عمل محدد وواضح من أجل تطبيق إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية ، ولعل هذا الاهتمام كان مرجعه ظهور عوامل يطلق عليها مسببات تظهر في الشكل رقم (١) وتتمثل هذه المسببات في : العولمة وظهور الأزمة المالية العالمية ، التجارة الإلكترونية ، ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي ، الأسواق الناشئة الجديدة ، زيادة المنافسة وحدث الاندماج بين الكيانات الاقتصادية، وبالتالي فإن ظهور هذه العوامل المتشابكة والمتداخلة معاً قد يسبب حدوث العديد من الخسائر للوحدات الاقتصادية مما يستدعي الحاجة إلى إدارة مخاطر المنشأة [ERM] Enterprise Risk Management

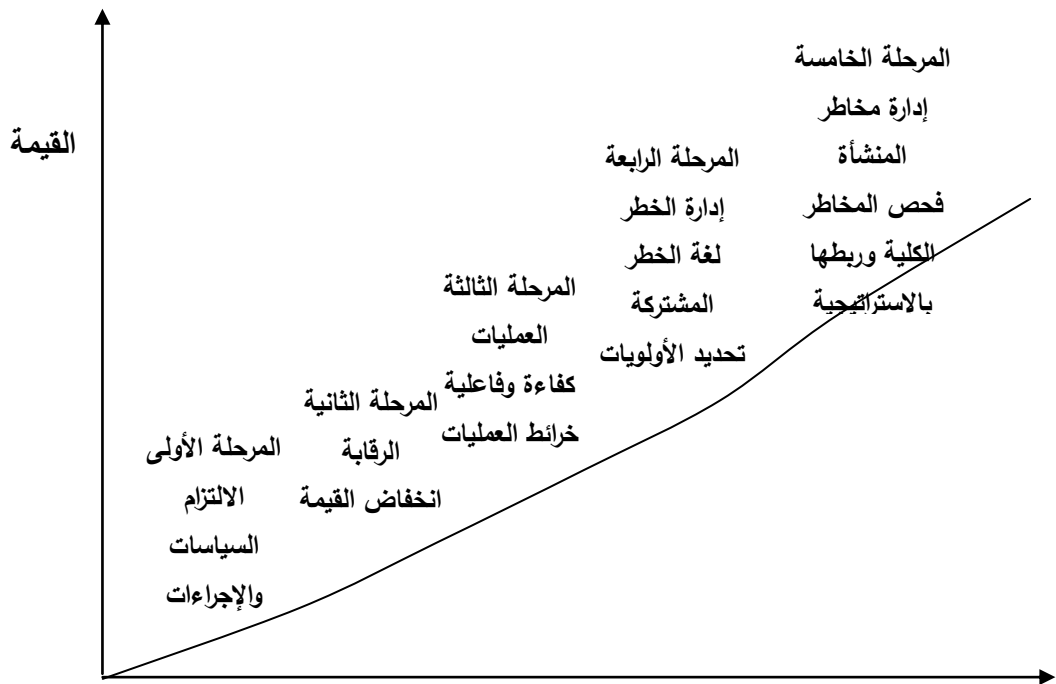


شكل رقم (١) : مسببات إدارة مخاطر المنشأة

Source: (Thomson, 2007)

لقد مرت إدارة مخاطر المنشأة [ERM] بعدة مراحل في تطور نشأتها (Bowling & Riger, 2005) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٢) فالمرحلة الأولى تبدأ بالالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات ، والمرحلة الثانية يتم فيها التركيز على نظم الرقابة الداخلية والفحص على مستوى الأقسام، والمرحلة الثالثة تتميز بظهور قانون (SOX) Sarbanes Oxley act واستخدام العمليات وخرائط الأنشطة من خلال الأقسام، والمرحلة الرابعة تعتبر مفهوم إدارة المخاطر على أنها لغة مخاطر مشتركة تعطي أولويات لجهود المراجعة الداخلية على أساس المخاطر . والمرحلة الخامسة تصل إليها الوحدة الاقتصادية عندما يتم استخدام مدخل شامل لجميع المخاطر وربط أنشطة إدارة المخاطر بالإستراتيجية حيث أن كل خطر يمثل فرصة وليس مجرد تهديد للحصول على مزايا تنافسية، بالإضافة إلى تفهم العلاقات المتشابكة لأنواع المختلفة من المخاطر وتأثيرها على إستراتيجية الوحدة الاقتصادية. وتتميز المرحلة الخامسة بظهور دور مدير المخاطر (CRO) (Chief risk officer) في الوحدات الاقتصادية وخاصة البنوك ويقوم بالإشراف على المخاطر. ويمكن القول أن المرحلة الخامسة هي إدارة وحوكمة المخاطر معاً على مستوى الوحدات الاقتصادية وخاصة البنوك . وبالتالي فإن إدارة مخاطر المنشأة

[ERM] تمثل تتطور للمفهوم التقليدي لإدارة المخاطر وارتبطت بإصدار قانون SOX ونموذج Committee of Sponsoring Organizations (COSO) والالتزام بتطبيق اتفاقيات بازل. كما أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمات المالية هو تزايد المخاطر التي تواجهها البنوك عند قيامها بأنشطتها المختلفة من إقراض واستثمارات وغيره مع عدم قدرتها على أدائها بشكل كفاء وفعال والتساؤل كيف تقوم البنوك بإدارة وحوكمة المخاطر التي تواجهها في ظل الأزمات المالية وكيف أثرت على أداء كل البنوك التجارية والإسلامية.



شكل رقم (٢): مراحل تطور إدارة مخاطر المنشأة ERM
(Source: Boweling & Riger, 2005)

وبناء على ما تقدم يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- ما هو مفهوم إدارة وحوكمة المخاطر وهل يمكن وضع إطار لحوكمة المخاطر؟
- ٢- ما هي العلاقة بين إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر؟
- ٣- ما هو دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر؟
- ٤- ما هي انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك؟
- ٥- ما هو أثر الأزمة المالية على أداء كل من البنوك التجارية والإسلامية؟

٦- ما هو دور كل من القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية؟

٧- هل تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر يؤدي إلى تحسين أداء البنوك مما ينتج عنه الحصول على جودة ائتمانية أفضل في التصنيف الائتماني؟

٨- ما هو تأثير إدارة وحوكمة المخاطر قبل وبعد الأزمة المالية وأثرها على أداء البنوك التجارية والإسلامية في الدول العربية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي

١- التعرف على مراحل تطور إدارة المخاطر والعوامل المؤثرة على إدارة المخاطر والفرق بينها وبين إدارة المخاطر التقليدية وتحديد أساليب وإجراءات حوكمة مخاطر البنوك

٢- التعرف على علاقة إدارة المخاطر بحوكمة المخاطر وتحديد مزايا التطبيق للبنوك

٣- تحديد وسائل القياس والإفصاح عن المخاطر ودور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية

٤- دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للمصارف التجارية والإسلامية

٥- دراسة تأثير إدارة وحوكمة المخاطر قبل وبعد الأزمة المالية وأثرها على أداء البنوك التجارية والإسلامية في الدول العربية

فروض البحث

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تطبق

إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات أداء البنوك التي لا تطبق

الفرض الثاني: تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر يؤدي إلى تحسين أداء البنوك مما ينتج عنه الحصول على جودة ائتمانية أفضل في التصنيف الائتماني

الفرض الثالث: توجد فروق جوهرية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الفرض الرابع: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنوك قبل الأزمة المالية وبعدها

الفرض الخامس: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر

ومؤشرات أداء البنوك بين الدول العربية

أهمية البحث

إن القطاع المصرفي في أي دولة يعتبر من أهم الدعامات الاقتصادية لها في ظل الاتجاه العالمي نحو فرض معايير مصرفية جديدة وموحدة لذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور إدارة وحوكمة المخاطر في البنوك وأثرها على أداء البنوك الإسلامية

والتجارية في ظل فترات قبل وبعد الأزمة المالية ، وإلقاء الضوء على دور الهيئات المهنية والجهود المبذولة لتفادي وتقليل المخاطر المصرفية وذلك لحماية أموال المودعين وخلق قيمة للمساهمين ودعم البنوك لتفادي تعرضها لآزمات مالية أخرى. كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في تحديد أهم المؤشرات المرتبطة بأداء البنوك الإسلامية والتجارية قبل وبعد الأزمة المالية ومدى الاختلاف بالنسبة للبنوك في الدول العربية مع استخلاص العديد من النتائج والتوصيات الهامة.

حدود البحث

قصرت الدراسة على قطاع البنوك العاملة في بعض الدول العربية وذلك في خلال الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) ، كما أنها لن تتعرض لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية للبنوك.

منهج البحث

وتحقيقاً لأهداف البحث من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة فإنه يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل ما يتضمنه الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث وإصدارات تتعلق بموضوع البحث ومن خلال الاعتماد على تحليل التقارير والقوائم المالية لعينة من البنوك التجارية والإسلامية في بعض الدول العربية.

تنظيم البحث

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثالث: إدارة وحوكمة المخاطر في البنوك

١/٣ إدارة مخاطر البنوك

١/١/٣ تعريف إدارة مخاطر المنشأة [ERM]

٢/١/٣ الفرق بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة مخاطر المنشأة (ERM)

٣/١/٣ العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك

٢/٣ حوكمة مخاطر البنوك

١/٢/٣ مبادئ وأساليب حوكمة المخاطر المصرفية

٢/٢/٣ إطار حوكمة المخاطر

٣/٣ علاقة إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر

٤/٣ أهداف ومزايا تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر

المبحث الرابع: دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر

للمحد من تداعيات الأزمة المالية

المبحث الخامس: انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك

١/٥ تداعيات الأزمة المالية العالمية

٢/٥ دور اتفاقيات بازل ووكالات الائتمان في الأزمة العالمية

٣/٥ العلاقة بين الأزمة المالية العالمية و المخاطر التي تتعرض لها البنوك

٤/٥ أثر الأزمة المالية على أداء البنوك التجارية والإسلامية

المبحث السادس: القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية

- ١/٦ القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال
٢/٦ الإفصاح عن مخاطر الائتمان و السيولة
٣/٦ الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر
٤/٦ الإفصاح عن حوكمة المخاطر

المبحث السابع : الدراسة التطبيقية

المبحث الثامن : خلاصة ونتائج البحث والتوصيات والبحوث المقترحة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

وتحقيقاً لهدف البحث يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى:

- ١/٢ دراسات تناولت إدارة وحوكمة المخاطر والمقارنة بين أداء البنوك
٢/٢ دراسات تناولت الأزمة المالية والمقارنة بين أداء البنوك
٣/٢ دراسات تناولت إدارة وحوكمة المخاطر والأزمة المالية والمقارنة بين أداء البنوك

١/٢ دراسات تناولت إدارة وحوكمة المخاطر والمقارنة بين أداء البنوك

- دراسة (Al-Tamimi & Al- Mazrooei, 2007)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار استخدام البنوك لممارسات إدارة المخاطر وأساليب التعامل مع الأنواع المختلفة للمخاطر والمقارنة بين ممارسات إدارة المخاطر لمجموعتين من البنوك الأولى محلية في الإمارات والثانية فروع لبنوك أجنبية تعمل في الإمارات، وأداة البحث هي قائمة استقصاء التي تنقسم إلى جزئين الأول يتضمن فهم وإدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقدير وتحليل المخاطر، الرقابة على المخاطر، ممارسات إدارة المخاطر، تحليل مخاطر الائتمان، والثاني يشمل على طرق تحديد المخاطر والمخاطر التي تواجه البنوك ، وكانت عينة الدراسة عبارة عن (٤٦) بنك تنقسم (٢١) بنك محلي منها (٤) بنوك إسلامية ، (٢٥) بنك وهي فروع لبنوك أجنبية، وتم توزيع قائمة استقصاء على جميع موظفين في إدارة المخاطر وأظهرت النتائج وجود فروق معنوية كبيرة بين البنوك المحلية والأجنبية في الإمارات في تقدير وتحليل المخاطر والرقابة على المخاطر وأنها على درجة من الكفاءة في إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقدير وتحليل المخاطر وهذه المتغيرات الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر.

-دراسة محمد عبد الفتاح إبراهيم، ٢٠٠٧

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح إطار محاسبي لأثر محددات أداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض المخاطر الائتمانية وذلك بدلالة مؤشرات جودة الأصول والربحية والسيولة المصرفية وتمثلت عينة الدراسة (٣) بنوك مصرية وفترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٠٥) ، وكان المتغير التابع هو معدل كفاية رأس المال، والمتغيرات المستقلة هي : كفاءة القرار الائتماني (جودة القروض - توظيف الائتمان- توظيف الأصول الخطرة) وكفاءة القرار المصرفي (جودة الأصول -ربحية التمويل - توظيف الودائع-

توظيف الأصول المالية) وفعالية المركز التنافسي (توظيف الودائع في القروض- درجة ثقة المودعين -درجة حماية المودعين) وجاءت نتائج الدراسة بوجود تأثير لمعدل كفاية رأس المال بمختلف محددات الأداء المصرفي ، الأمر الذي يفرض على الإدارة المصرفية ضرورة تخطيط هذا المعدل مستقبلاً في ضوء هذه المحددات

-دراسة (Sensarma & Jayadev, 2009)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير إدارة المخاطر على عائد الأسهم ويتم حساب النسب المحاسبية الخاصة بكفاية رأس المال، الاحتياطي / إجمالي الأصول، مخاطر أسعار الفائدة وفترة الدراسة (١٩٩٩ - ٢٠٠٦) على البنوك التجارية في الهند. كما قامت الدراسة على أساس استخدام النسب المحاسبية كمتغيرات لإدارة المخاطر مع تحليل تأثير نقاط إدارة المخاطر على عائد الأسهم من خلال استخدام تحليل الانحدار، وجاءت النتائج أن قدرات إدارة المخاطر يمكن تحسينها خلال الزمن ، وأن العائد على الأسهم يستجيب إيجابياً مع قدرات إدارة المخاطر ، وأن البنوك إذا رغبت في تعزيز ثروة المساهمين عليها أن تدير إدارة المخاطر بنجاح. وهذه النتائج تكون مفيدة للمستثمرين عند شراء أسهم البنوك التي فيها أداء جيد لمدير المخاطر، وللجهات المنظمة في تطوير مؤشرات كمية لسلامة النظام المصرفي.

-دراسة (Tafri et al., 2011)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ممارسات إدارة المخاطر وكفاية أدواتها بالمقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في ماليزيا ، وتم استخدام قائمة الاستقصاء في جمع البيانات الذي تم تقسيمها إلى عدة أجزاء: شملت الجزء الأول لثلاثة أسئلة عن طرق وأدوات في مخاطر السوق والائتمان والتشغيلية أما الجزء الثاني والثالث شملت معلومات عن البنك وعن المدير الذي يجب على القائمة وجاءت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف معنوي في القيمة المعرضة لمخاطر السوق وطرق تخفيف مخاطر الائتمان وأدوات إدارة مخاطر التشغيلية، وأوصت بضرورة ابتكار وتطوير أدوات إدارة المخاطر لتتوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات السوق وبخاصة في النواحي العالية التقنية لقياس المخاطر.

-دراسة (Anjum, 2012)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في باكستان، فترة الدراسة [٢٠٠٧-٢٠١٠] وتشمل العينة على (٥) بنوك إسلامية، (٥) بنوك تجارية، وكانت المتغيرات المستقلة هي: حجم البنك، نسبة القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية، والمتغير التابع تتضمن مخاطر السيولة . وجاءت النتائج توضح أن نسبة السيولة أفضل في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية وأن نسبة القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية تكون قليلة وبالتالي حجم الخسائر أقل، ونسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التجارية، ونسبة القروض المتعثرة لديها علاقة إيجابية مع مخاطر السيولة وهذا يعني أن زيادة نسبة القروض المتعثرة تؤدي إلى مشاكل في السيولة، وأن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال مع مخاطر

السيولة بنسبة عالية لكلا النموذجين. كما توجد علاقة إيجابية بين حجم البنك مع مخاطر السيولة.

-دراسة (Aebi, et al., 2012)

ركزت هذه الدراسة على تأثير حوكمة المخاطر على أداء البنوك أثناء الأزمة المالية، وكانت متغيرات الحوكمة تتمثل في مجلس الإدارة ولجنة المخاطر وحجم واستقلال ونسبة الخبرة في مجلس الإدارة ووجود مدير للخطر (CRO) (Chief Risk Officer) ومؤشرات أداء البنوك في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، وتتضمن عينة الدراسة (372) بنك في أوروبا، وفترة الدراسة (2007-2008) وجاءت نتائج الدراسة تؤيد تأثير حوكمة المخاطر على أداء البنوك أثناء الأزمة والسبب يرجع إلى أن تقرير مدير الخطر (CRO) يوجه إلى مجلس الإدارة مباشرة ، بينما إذا كانت هذه التقارير من قبل مدير للخطر (CRO) توجه إلى المدير التنفيذي في البنوك (CEO) فإن الأداء يكون أسوأ عن باقي البنوك محل العينة. كما أن حوكمة الشركات التي تتضمن متغيرات حوكمة قياسية مثل ملكية المدير التنفيذي واستقلال مجلس الإدارة وحقوق المساهمين فشلت في وصف هيكل الحوكمة المناسب في البنوك، بينما حوكمة المخاطر في البنوك نجحت في ذلك وبالتالي ستكون البنوك أفضل استعدادا لمواجهة الأزمة المالية القادمة وذلك لتحسين جودة ومكانة وظيفة إدارة المخاطر، مع الإشارة إلى وجود المدير التنفيذي (CEO) ومدير الخطر (CRO) على نفس الخط في التنظيم داخل البنك ويقدمان تقريرهما مباشرة إلى مجلس الإدارة.

-دراسة (Dalla , 2012)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال على كفاءة تحمل المخاطر بين البنوك الإسلامية والتجارية وكانت فترة الدراسة [2001-2011] ، وشملت العينة (61) بنك إسلامي ، (289) بنوك تجارية تعمل في دولة الإمارات وجاءت النتائج توضح أن رأس المال في البنوك الإسلامية في وضع أقل مخاطر على أساس هيكل الأصول وارتفاع معدلات السيولة وانخفاض القروض المتعثرة بالمقارنة مع البنوك التجارية وهذا يؤثر التأثير الإيجابي على الربحية ولكنها ليس لها تأثير على الكفاءة، ومع ارتفاع نسبة رأس المال في البنوك التجارية تؤدي إلى التحول لأنشطة الاستثمار في الأصول (توليد الربح) وهذه الإستراتيجية تزيد من الربحية ومن القروض المتعثرة.

-دراسة (Hussain & Al-Ajmi, 2012)

تهدف الدراسة إلى الوصول لدليل ميداني عن ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التي تعمل في البحرين وكانت أداة البحث قائمة الاستقصاء لعينة من طلبية التمويل الإسلامي بتقسيمهم إلى مجموعتين الأولى تمثل البنوك التجارية والثانية تمثل البنوك الإسلامية، وكانت الهدف من قائمة الاستقصاء اختبار ممارسات إدارة المخاطر وارتباطها بنوع البنك ، وما إذا كانت تلك الممارسات لها تأثير على فهم وإدارة المخاطر، وتحديد وتحليل وتقييم المخاطر، والرقابة عليها وتحليل مخاطر الائتمان وجاءت النتائج أن هناك فهم واضح للمخاطر وإدارة المخاطر. وفي ضوء ذلك تم تحديد أهم المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والتجارية وهي مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيلية. ووجد أن هناك اختلاف

معنوي في البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التجارية في فهم وإدارة المخاطر. كما أن مستويات المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وبخاصة مخاطر السيولة والتشغيل أعلى من البنوك التجارية.

-دراسة هشام الميلجي، عماد الصايغ، ٢٠١٢ (٢٠١٢)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وتقييم المخاطر التي قررتها لجنة بازل بصفة عامة، ومخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل ٣ بصفة خاصة وذلك بهدف الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر البنوك التجارية في القوائم والتقارير المالية، وتمثل عينة الدراسة (٥٠) مفردة منها (٢٠) مفردة من أساتذة المحاسبة والتمويل بالجامعات المصرية، (٢٠) مفردة من مديري الائتمان بالبنوك التجارية، (١٠) مفردة من المحللين الماليين باعتبارهم مستخدمي القوائم المالية، وجاءت النتائج بأنه لا يوجد لدى البنوك التجارية إطار متكامل للإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة، وتوجد أهمية للمعلومات المرتبطة بمخاطر السيولة من واقع اتفاقية بازل ٣، كما توجد فاعلية للإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطراف المختلفة المهتمة نحو مدى كفاية وفاعلية الإفصاح عن مخاطر السيولة.

-دراسة (Rahman, et al., 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر من خلال عينة تتضمن (١٧) بنك إسلامي في ماليزيا، (٣) بنوك في مصر، وأداة البحث قائمة استقصاء (٣٠٠) قائمة استقصاء موزعة كالاتي (٢٥٥) ماليزيا، (٤٥) مصر وجاءت نتائج الدراسة: أن البنوك الإسلامية في ماليزيا والبنوك في مصر على كفاءة في عمليات إدارة المخاطر التي تتضمن فهم وإدارة وتحديد المخاطر، وتحليل وتقييم المخاطر، والرقابة على المخاطر، وأن مشاركة مجلس الإدارة في تكون لها أثر كبير في البنوك الإسلامية في ماليزيا عن مصر وهذا يمكن تبريره بأن إدارة مخاطر في هذه البنوك يتم تنظيمها جيداً لتحديد وقياس والرقابة والتقرير عن المخاطر حيث أن مسئول إدارة المخاطر Risk Management Officer يكون مسئولاً عن تجميع كل المخاطر الهامة ويقدم تقريره مباشرة إلى المديرين. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية مع ممارسات إدارة المخاطر مما يدعم ثقافة إدارة المخاطر بكفاءة لهذه البنوك والتأكد من القدرة التنافسية لها .

-دراسة (Shafique, et al., 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في باكستان، واعتمدت طريقة جمع البيانات عن طريق قوائم الاستقصاء على عينة من (٨٢) مفردة مقسمة إلى (٢٢) من البنوك الإسلامية، (٦٠) من البنوك التجارية، وجاءت النتائج أن ممارسات إدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر معدل العائد والمخاطر التشغيلية لا تختلف في البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية بمعنى أن ممارسات إدارة المخاطر لكل من البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء في باكستان.

-دراسة (Monki, et al., 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية قياس والإفصاح عن إدارة المخاطر بالتركيز على مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في البنوك الإسلامية بمنطقة دول الشرق الأوسط وتشتمل العينة على (٢٣) بنك إسلامي باستخدام قائمة استقصاء وتتلخص أهم النتائج على تشابه البنوك الإسلامية في الأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجهها. مثلاً مخاطر السيولة الأكثر أهمية تليها مخاطر عدم الالتزام بالقوانين ثم مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية بينما كانت مخاطر السوق أقل أهمية مع إدراك البنوك الإسلامية لأهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في خفض التكاليف وتحسين أداء في البنك.

٢/٢ : دراسات تناولت الأزمة المالية والمقارنة بين أداء البنوك

-دراسة (Parashar & Venkatesh, 2010)

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتجارية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية باستخدام النسب المحاسبية المرتبطة بكفاية رأس المال، الكفاءة، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، السيولة، الرفع المالي وكانت فترة الدراسة أربعة سنوات [٢٠٠٦-٢٠٠٩] وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة قبل الأزمة [٢٠٠٦-٢٠٠٧] وفترة أثناء الأزمة [٢٠٠٨-٢٠٠٩] وكانت العينة تشتمل (٦) بنوك إسلامية، (٦) بنوك تجارية تتضمن الدول التالية: البحرين - الكويت - الإمارات - قطر وجاءت النتائج كالآتي: لا يوجد اختلاف معنوي في نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية قبل وأثناء الأزمة بينما شهدت البنوك الإسلامية انخفاضاً في نسبة كفاية رأس المال إلا أنه أكثر ارتفاعاً عن البنوك التجارية قبل وأثناء الأزمة، والبنوك الإسلامية أثناء الأزمة تعاني أكثر في نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي بينما تعاني البنوك التجارية أكثر في نسبة العائد على الأصول والسيولة ومن الواضح أثناء الأزمة بينما لا يوجد اختلاف معنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية أثناء الأزمة لكلا النوعين من البنوك.

-دراسة فيصل نافع العاني، (٢٠١٠)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة العالمية وتأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك الأردنية ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وعينة الدراسة تتمثل في (١٣) بنك تجاري، (٢) بنك إسلامي، وكانت مؤشرات الأداء التشغيلي هي: (القروض إلى الودائع، القروض إلى إجمالي الأصول، النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الأصول) بينما كانت مؤشرات الأداء المالي هي: (ربح السهم، القيمة السوقية إلى ربح السهم، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق المساهمين، هامش سعر الفائدة، إيرادات الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة، نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة، العائد على رأس المال المدفوع، وجاءت نتائج الدراسة بوجود بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية في نسب النقدية والاستثمارات إلى الودائع، الأصول العاملة إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وهذا يرجع إلى ضعف نسبة القروض إلى الودائع في فترة الأزمة وما بعدها، وعدم اتخاذ البنوك الأردنية تدابير تجنبها الأزمة المالية كالاحتفاظ بالاحتياطيات مع تراجع قيمة الأسهم خلال الأزمة.

-دراسة (Zehri & AlHerch, 2013)

هدف الدراسة هو تحديد تأثير الأزمة المالية على البنوك التجارية مقارنة بالبنوك الإسلامية اعتماداً على النسب المحاسبية التي تتضمن (٢٦) نسبة محاسبية تشمل خمس أنواع هامة وهى الكفاءة وجودة الأصول والسيولة والربحية والمخاطر، وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) وعينة البحث (١١٠) بنك من عدة دول أهمها البحرين- الإمارات - الأردن - الكويت - فلسطين - أمريكا. وشملت العينة (٥٩) بنك إسلامي يطبق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة، (٥١) بنك تجارى يطبق معايير المحاسبة الدولية، وجاءت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً وصموداً أمام الأزمة نظراً لوجود متطلبات الشريعة وبفضل دعائم التمويل الإسلامي الذي يحافظ على استقرار البنوك الإسلامية.

-دراسة (Beach, et al., 2013)

يقارن هذا البحث بين نموذج الأعمال وكفاءة وجودة الأصول والاستقرار في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وكانت فترة العينة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ويشتمل العينة (٥٠٠) بنك تتضمن (٤٢٢) بنك تجارى ، (٨٨) بنك إسلامي من (٢٢) دولة وتشمل إنجلترا والبحرين والأردن ومصر واليمن والسعودية وماليزيا واندونيسيا وتونس وتركيا يتم قياس أداء البنوك خلال الأزمة المحلية والأزمة المالية العالمية. وجاءت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية أداؤها أفضل أثناء الأزمة على أساس كفاية رأس المال وجودة الأصول.

-دراسة (Elsiefy, 2013a)

تهدف الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في البنوك التجارية والإسلامية في قطر، وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠١١) ، وكانت عينة الدراسة ٦ بنوك في قطر، ٤ بنوك تجارية، ٢ بنك إسلامي، وكانت المتغيرات المستقلة هي: كفاية رأس المال، حجم البنك، السيولة ، جودة الأصول ، كفاءة التكلفة ، تنوع الأصول، إدارة التمويل، مخاطر الائتمان. كما أن هناك متغيرات تطوير تتضمن الهيكل التمويلي وسوق المال ومؤشرات التضخم والمتغيرات التابعة هي مؤشرات الربحية والتي تتضمن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر. ووجد أن كفاية رأس المال وكفاءة التكلفة لهما تأثير سلبي على أرباح البنوك التجارية، والسيولة لها تأثير سلبي على أرباح البنوك الإسلامية مما يدعم بأن ارتفاع نسبة السيولة يعطى حماية ضد مخاطر السيولة ولكنه يشير إلى عدم الكفاءة. كما يوجد اختلاف كبير بين البنوك الإسلامية والتجارية في محددات الربحية.

-دراسة (Al-Hares, 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنوك التجارية والإسلامية التي تعمل في مجلس التعاون الخليجي (الكويت- الإمارات- السعودية- عمان- قطر- البحرين) وتأثير الأزمة العالمية، وكانت عينة الدراسة على (٧٥) بنك يتضمن (٥٥) بنك تجارى، (٢٠) بنك إسلامي، وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٣:٢٠١١) وتم استخدام نسب الربحية، نسبة السيولة ، نسبة الكفاءة، نسب النمو ، ونسب الملاءة وجاءت النتائج بوجود اختلاف معنوي بين البنوك التجارية والإسلامية في نسب الربحية والملاءة بينما لا يوجد اختلاف معنوي في نسب

السيولة والكفاءة. وأن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية أثناء الأزمة لأنها تتمتع بنسب عالية في رأس المال والسيولة والنمو عن البنوك التجارية.

-دراسة يوسف عبد الغنى، محمد محمود بنى عيسى، (٢٠١٣)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن مقارنة بتأثيرها على البنوك التجارية، وتمثل عينة الدراسة (٢) بنك تجارى، (٢) بنك إسلامي وفترة الدراسة تنقسم إلى فترتين قبل الأزمة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) في ظل الأزمة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) واستخدمت الدراسة النسب المالية مثل نسب السيولة، نسب الربحية، نسبة المديونية، ونسبة جودة الأصول، نسب النشاط، نسب السوق، وجاءت نتائج الدراسة بأن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية قبل الأزمة وذلك لنسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، نسبة المديونية. كما أن الأداء المالي للمصارف التجارية أفضل من البنوك الإسلامية قبل الأزمة في نسب الربحية ونسب السوق والقيمة الدفترية للسهم، حصة السهم من الأرباح، وأن استقرار الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية أفضل من البنوك التجارية.

٣/٢ دراسات تناولت إدارة وحوكمة المخاطر في ظل الأزمة المالية وأثرها على أداء البنوك

-دراسة (Chazi & Syed , 2010)

تقوم هذه الدراسة على مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في إدارة المخاطر وأثناء الأزمة العالمية، وتم استخدام (٢٧) بنك إسلامي، (٢٧) بنك تجارى في دول متعددة (بنجلاديش - البحرين - بريطانيا - اندونيسيا - الكويت - ماليزيا - باكستان - قطر - السعودية - الإمارات - اليمن) وهذه الدراسة تغطي فترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) وتم استخدام نسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل في تحليل المخاطر للبنوك الإسلامية والتجارية ومصدر يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالإفلاس المحتمل، وكانت النسب المستخدمة في الدراسة هي (نسبة الرفع المالي- نسبة مجمل الإيراد - نسب الربحية (معدل العائد على الأصول- معدل العائد على حقوق الملكية) وجاءت النتائج بأن البنوك الإسلامية أقل تعرضاً للمخاطر ولكنها غير قادرة على مواجهة أي تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية مع انخفاض نسبة الربحية (معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية).

-دراسة (Bitar, 2013)

تهدف الدراسة تحديد تأثير متطلبات رأس المال والسيولة والرفع المالي وفقاً لاتفاقية بازل ٣ على استقرار قطاع البنوك مع التركيز على الاختلاف والتشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية وتمثل العينة (١٤٨٧) بنك تجارى، (١٤٦) بنك إسلامي خلال (٧٦) دولة وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) وجاءت النتائج بأن نسبة رأس المال يؤثر إيجابياً على مقياس مخاطر الائتمان للبنوك التجارية ولكن لا يوجد دليل للعلاقة بين رأس المال واستقرار البنوك الإسلامية. كما أن البنوك الإسلامية مع نسب رأس المال العالية لديها معدل منخفض للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مقارنة مع البنوك التجارية. وأن نسب السيولة ترتبط إيجابياً مع مقياس مخاطر الائتمان وتعديل معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية.

-دراسة (Elsiefy, 2013b)

تهدف الدراسة إلى مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في قطر، وكانت فترة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وتم استخدام النسب المالية وعددها (١٨) نسبة مالية وتنقسم إلى خمس مجموعات وهي: الربحية، جودة الأصول، الكفاءة، السيولة، كفاية رأس المال، والمخاطر وعينة الدراسة (٣) بنوك إسلامية، (٥) بنوك تجارية، وجاءت نتائج الدراسة بأن البنوك الإسلامية أقل ثبات في معدلات نمو الربحية مثل انخفاض العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة مع البنوك التجارية، أما نسبة العائد إلى حقوق الملكية ونسبة القروض المتعثرة مرتفعة للبنوك التجارية مقارنة بالبنوك الإسلامية، وكانت مؤشرات الكفاءة البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في الاستفادة من الأصول عن البنوك التجارية، ومع هذا فإن البنوك الإسلامية أكثر تضرراً من الأزمة العالمية مقارنة بالبنوك التجارية، كما يشير مؤشر الدخل التشغيلي بكفاءة أعلى للبنوك الإسلامية قبل الأزمة مقارنة ببعدها. أما مؤشرات السيولة فكانت البنوك الإسلامية أقل سيولة من البنوك التجارية. وبالنسبة لمؤشرات الخطر وجد أن البنوك الإسلامية لديها كفاية رأس المال أعلى ونسبة رفع مالي أقل عن البنوك التجارية.

التعليق على الدراسات السابقة وما تقدمه الدراسة الحالية

تناولت المجموعة الأولى من الدراسات السابقة إدارة وحوكمة المخاطر والمقارنة بين أداء البنوك، بينما تناولت المجموعة الثانية من الدراسات السابقة الأزمة المالية و أداء البنوك والقليل من الدراسات السابقة جمعت بين إدارة وحوكمة المخاطر والأزمة المالية والمقارنة بين أداء البنوك والتي تم تناولها في المجموعة الثالثة.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات هي :-

- وجود فروق معنوية كبيرة بين البنوك في تقدير وتحليل المخاطر والرقابة عليها وكانت البنوك على درجة عالية من الكفاءة في إدارة المخاطر وتحديدها وتقديرها.
- وأن البنوك تطبق مقررات بازل ٢ المتعلقة بالرقابة الداخلية بكافة أبعادها، كما أن البنوك التجارية تتفوق على البنوك الإسلامية في مقاييس الكفاءة الذي تتمثل في تطوير أدوات إدارة المخاطر لتلبية احتياجات السوق .
- نسبة السيولة أفضل في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية مع وجود أهمية للمعلومات المرتبطة بمخاطر السيولة من واقع اتفاقية بازل ٣.
- أهمية وجود المدير التنفيذي (CEO) ومدير المخاطر (CRO) على نفس الخط في التنظيم داخل البنك على أن يقدم تقريرهما إلى مجلس الإدارة.
- وجود اختلاف معنوي في فهم المخاطر وإدارتها في البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التجارية وفي أساليب تقديم خدماتها المصرفية.
- لم تنجح معايير بازل ٢ في حماية البنوك من الأزمات المالية. وقد واجهت البنوك الإسلامية صعوبات عديدة عند تطبيق معايير بازل ٢. وكان أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية أثناء الأزمة لأنها تحافظ على انخفاض نسبة القروض

المتعثرة والمخاطر. كما أن البنوك الإسلامية لديها كفاية في رأس المال أكثر ونسبة رفع مالي أقل عن البنوك التجارية قبل وبعد الأزمة المالية.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ويمكن القول بأن معظم الدراسات السابقة استخدمت الدراسة الاستقصائية كأداة للبحث أما الدراسة الحالية فتهدف إلى تحديد علاقة وأثر إدارة وحوكمة المخاطر على البنوك الإسلامية والتجارية قبل وبعد الأزمة المالية ومن خلال دراسة تطبيقية في بيئة مختلفة لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية في العديد من الدول العربية وذلك من خلال القوائم والتقارير المالية وخلال فترة زمنية ثمان سنوات قبل وبعد الأزمة المالية وباستخدام مؤشرات الأداء المالي التي منها جودة الائتمان المصرفي التي تحصل عليها البنوك طبقاً لتصنيف مؤسسة استاندروبور وذلك يعتبر إضافة للدراسة التطبيقية .

المبحث الثالث : إدارة وحوكمة المخاطر في البنوك

١/٣ إدارة مخاطر البنوك

١/١/٣ تعريف إدارة مخاطر المنشأة [ERM]

تعتبر المخاطر من أهم التحديات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية وتعمل على التصدي لها للتخلص منها وتجنب حدوثها مستقبلاً وبالتالي نتعرض:

أولاً: تعريف من قبل الباحثين (Bromiley, et al., 2014)

جدول رقم (١)

التعريف	أسماء الباحثين	
هي مدخل تكاملي منتظم للإدارة فيما يتعلق بكل المخاطر التي تواجهها الشركة.	Dickinson, 2001	١
هي العملية التي من خلالها تستطيع كل التنظيمات في مختلف الصناعات على تقييم ورقابة المخاطر بغرض زيادة قيمة التنظيم على المدى القصير والطويل من أجل المساهمين.	D'Arcy & Brogan, 2001	٢
هي فكرة نشأت في أواخر التسعينات بأن الشركة ينبغي عليها تحديد كل ما يتعرض للمخاطر وتشمل المخاطر التشغيلية والتنافسية وتقوم بإدارتها من خلال إطار موحد.	Harrington, et al., 2002	٣
الإدارة المتكاملة للخطر تشمل تحديد وتقدير للمخاطر الكلية التي تؤثر على قيمة المنشأة وعلى تنفيذ الإستراتيجية على مستوى الشركة وذلك لإدارة تلك المخاطر.	Meulbroek, 2002	٤
هي التحول من مدخل مجزأ وضيق لإدارة الخطر إلى مدخل متكامل مستمر على نطاق واسع	Barton, et al., 2002	٥
إدارة المخاطر على مستوى الشركة ككل وليست على مستوى الأقسام وهذا بالاعتماد على إجمالي الالتزامات بطريقة تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها لتعظيم قيمة أصول الشركة بمعنى الوصول إلى درجة عالية من التنسيق كمحاولة لاستخدام الطرف الأيسر من الميزانية لتدعيم الجانب الأيمن تبعاً لنظرية التمويل وفي أغلب الأحيان يتم خلق القيمة.	Verbregge, et al., 2003	٦

٧	Liebenberg & Hoyt, 2003	على عكس المدخل التقليدي المنفرد لإدارة المخاطر فإن إدارة مخاطر تمكن من الاستفادة من المدخل التكاملي لإدارة المخاطر والذي تغير من التركيز على وظيفة إدارة الخطر بشكل دفاعي إلى الهجوم بشكل متزايد واستراتيجي، فإدارة المخاطر تمكن الشركات لإدارة مجموعة كبيرة من المخاطر بأسلوب متكامل.
---	-------------------------	--

ثانياً : تعريف من قبل الهيئات والجمعيات المهنية ووكالات التقييم والشركات الاستشارية
جدول رقم (٢)

١	معايير إدارة الخطر عام ١٩٩٥ AS/NZS4360	تمثل فهم العمليات والهيكل التي تؤدي إلى إدارة فعالة للفرص المحتملة والتأثيرات العكسية
2	معهد المراجعين الداخليين (IIA, 2001)	هي مدخل منسق صارم لتقييم والتجاوب مع كل المخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية للتنظيم.
3	COSO, 2004	هو إجراء يعتمد على كل من مجلس الإدارة والمديرين والأفراد، ويطبق لتنفيذ الإستراتيجية خلال المنظمة، حيث يتم تحديد الأحداث المحتملة والتي من شأنها أن تؤثر على الوحدة الاقتصادية، وفيه يتم إدارة المخاطر بينما يضمن أن تكون خلال المدى المرغوب فيه، وبالتالي التأكد من تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.
4	ستاندروبور (S&P, 2008)	هي مدخل للتأكد أن الشركة تستخدم المخاطر في صورة مجموعة من التوقعات ما بين الإدارة والمساهمين ومجلس الإدارة وذلك عن المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار وكذلك كمجموعة من الطرق لتجنب وقوع خسائر وهي طريقة تتحول من التركيز على التكلفة / المنفعة إلى الخطر / المكافأة مما يعطى مسؤولية كاملة على مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدما بأدوات لتقليل المخاطر المتزايدة.
5	أيزو عام ٢٠١٠ ISO 31000	هي تنسيق الأنشطة وذلك للقيام والرقابة على التنظيم فيما يتعلق بالمخاطر
6	جمعية إدارة التأمين والخطر RIMS, 2011	هي نظام لإدارة الأعمال التجارية استراتيجياً وذلك لتحقيق أهداف التنظيم من خلال معالجة كل المخاطر وإدارة الأثر المشترك بين الخطر وبين خطر محفظة الأوراق المالية.
7	Miccolis, 2000	مدخل صارم لتقييم ومعالجة الخطر من جميع المصادر التي تهدده وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنظيم.

لقد اختلف كل من الأكاديميين [جدول ١] والهيئات والجمعيات المهنية [جدول ٢] في تعريف إدارة مخاطر المنشأة ERM في نقاط عديدة ومنها :-
١- يرى البعض (S&P, 2008; AS/NZS, 1995, Miccolis, 2000) أن تعريف إدارة المخاطر المنشأة ERM يتم بمعزل عن أهداف المنشأة بينما يرى البعض الآخر (IIA, 2001; COSO, 2004) أن يتم التعريف على أساس تحقيق أهداف المنشأة.

٢- يرى البعض أن المخاطر مشكلة ينبغي تقليلها أو تخفيفها (S&P, 2008; RIMS, 2011) بينما يرى البعض الآخر أن المخاطر مصدر محتمل لخلق القيمة (Miccolis, 2000)

٣- تعريف COSO لإدارة مخاطر المنشأة يعطى إمكانية التركيز على إدارة المخاطر لكل هدف من أهداف الوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تنقسم إلى أربعة مجموعات كالآتي: (COSO, 2004; Colier,2009) أهداف إستراتيجية: والتي يجب أن تتسق مع مهمة الوحدة الاقتصادية، أهداف تشغيلية: ويعبر عنها بكفاءة وفعالية استخدام موارد الوحدة الاقتصادية، أهداف إعداد التقارير المالية: ويعبر عنها مدى الثقة والاعتماد على التقارير المالية للوحدة الاقتصادية، والالتزام: ويعبر عنه بالالتزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والتشريعات واللوائح.

٤- بمقارنة بين معايير استراليا ونيوزلندا AS/NZS ومعايير إدارة الخطر بانجلترا IRM وأيضا COSO في تعريف إدارة مخاطر المنشأة كالآتي (Colier, 2009)

- الاختلافات بينهم الثلاثة AS/NZS ، IRM ، COSO طفيفة في المصطلحات في التعريف وهذا انعكس على المدخل المستخدم

- عند وضع الأهداف هو جزء هام وأساس في ظل AS/NZS / COSO بينما يكاد أن يذكر في تعريف معهد إدارة الخطر بانجلترا IRM

- IRM, COSO هو أكثر وضوحاً عن AS/NZS حول دور مجلس الإدارة ووظيفة إدارة المخاطر والمراجعين الداخليين فتستخدم COSO أساليب فنية أكثر تفصيلاً ذات توجه مالي بينما تركز AS/NZS على الأساليب الكمية والوصفية في تقدير الاحتمالات.

- كما نجد أن COSO فقط لها حدود في استخدام إدارة مخاطر المنشأة حيث تقوم بتوفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة عن مدى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وذلك لأن الأحداث المستقبلية هي بطبيعتها غير مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بها، كما تقدم للمديرين والإدارة إلى أي درجة يتم تحقيق الأهداف ولكن لا تستطيع أن تضمن تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يمكن أن تفشل إدارة المخاطر بسبب سوء التقدير أو الخطأ أو الإهمال أو التواطؤ أو الغش.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف إدارة مخاطر المنشأة (ERM) على أنه إجراء يعتمد على كل من مجلس الإدارة والمديرين والأفراد، ويطبق لتنفيذ الإستراتيجية خلال المنظمة، حيث يتم تحديد جميع الأحداث المحتملة والتي من شأنها أن تؤثر على الوحدة الاقتصادية، وفيه يتم إدارة المخاطر خلال المدى المرغوب فيه وبالتالي التأكد من تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. (COSO, 2004)

وهذا التعريف هادف لعدة أسباب منها أنه يجسد المفاهيم الأساسية كيف تدير الشركات وباقي التنظيمات المخاطر، ويمد بأساس يمكن تطبيقه من خلال الأنواع المختلفة للتنظيمات والصناعات والقطاعات، يركز كيف يتم تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية (إستراتيجية – تشغيلية- تقارير مالية- الالتزام)، كما يعطى أساس لتعريف فاعلية إدارة مخاطر المنشأة. (Togok, et al., 2014) وبالتالي يدمج كل أنواع المخاطر ويتبنى وجه نظر على

مستوى المنشأة لإدارة المخاطر ككل، ويأخذ في الاعتبار كل ما بداخل الوحدة الاقتصادية الأفراد والعمليات وتقدم إدارة مخاطر المنشأة بشكل أكثر فاعلية وانخفاض في التكلفة. (Barton, et .al., 2002)

٢/١/٣ الفرق بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة مخاطر المنشأة (ERM)

لوقت قريب كان يتم تناول مفهوم إدارة الخطر بطريقة تقليدية يشوبها العديد من الانتقادات منها التركيز فقط على كل من الخطر المالي والتشغيلي دون باقي المخاطر، ويتم إدارة المخاطر بصورة فردية عن طريق الأقسام وليس على مستوى الشركة ككل مع الاهتمامات بقطاعات معينة (مثل التأمين) دون باقي القطاعات. وبعد ظهور مجموعة من العوامل التي أدت إلى تعقد وزيادة المخاطر التي تواجه المنظمات مثل تعقد العمليات، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وقصر دورة حياة المنتج (Coso, 2009) أصبحت الحاجة ملحة لتطور مفهوم إدارة المخاطر. ويمكن تبويب هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات (Kaplan & Mikes, 2012)

١- مخاطر يمكن تجنبها تنشأ من داخل المنظمة وبالتالي يمكن رقابتها والتحكم فيها.
٢- مخاطر مرتبطة بالإستراتيجية ويتم إدارتها من أجل تحقيق عوائد مرتفعة كالإستراتيجية الحالية.

٣- مخاطر خارجية وتتضمن: مخاطر مالية وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الفائدة ومخاطر السوق، مخاطر تشغيلية وتشمل مخاطر العنصر البشري والعمليات والتكنولوجيا المستخدمة، مخاطر طبيعية وتشمل مخاطر الكوارث الطبيعية والبيئة والإرهاب، مخاطر إستراتيجية وتشمل مخاطر تحقيق الإستراتيجية والقوانين والتشريعات، تغيير احتياجات العميل.

وفي ضوء تلك الأنواع المختلفة من المخاطر، يمكن القول أن هناك العديد من التهديدات التي تواجه المنظمة عند تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية والذي أدى إلى عدم ملائمة إدارة المخاطر باستخدام الطرق التقليدية، ونتيجة لذلك أصبح هناك ضرورة ملحة لإيجاد نظام متطور لإدارة المخاطر بما يضمن نجاح وزيادة المنظمة (Collier, 2009) ولقد ركزت إدارة المخاطر التقليدية وبشكل محدد في السبعينات على المخاطر المالية والمخاطر الطبيعية بينما في الثمانينيات ركزت إدارة مخاطر المنشأة أن تضيف لهذه المخاطر مخاطر السوق، وفي السنوات التالية بدء النظر إلى أنواع المخاطر التي تواجه أية وحدة اقتصادية وهي مخاطر إستراتيجية، مخاطر تشغيلية، مخاطر مالية، مخاطر طبيعية. كما يمكن توضيح أهم الاختلافات بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة المخاطر للمنشأة في الجدول التالي : (Kraus & Lehner, 2012; Walker & Shenkin 2008)

جدول رقم (٣)

إدارة المخاطر التقليدية	إدارة المخاطر المنشأة (ERM)
- يعتبر الخطر من الأخطار الفردية - تحديد و تحليل الخطر ثم تخفيضه - القياس الكمي للخطر بشكل عشوائي - القياس الفردي المستهدف - حدود للخطر - الخطر بدون الأخذ في الاعتبار كل من أعمال الأفراد أو مسئوليتهم	- يعتبر الخطر جزء من الإستراتيجية - تطوير محفظة المخاطر - الرقابة على الخطر وقياسه - الخطر الهام المستهدف - إستراتيجية للخطر - تحديد المسؤولية عن الخطر وأيضا المسؤولية الجماعية.

أن إدارة المخاطر التقليدية تطبق كل من المخاطر المالية والطبيعية لأنها مخاطر قابلة للتحويل، أما إدارة مخاطر المنشأة [ERM] تطبق بالإضافة إلى ما سبق المخاطر التشغيلية والإستراتيجية وبعبارة أخرى فإن إدارة المخاطر التقليدية يتطلب مهارات محاسبية بينما إدارة مخاطر المنشأة ERM فهو مفهوم شامل يتطلب التخطيط الإستراتيجي ومهارات السوق والابتكار، وتركز إدارة المخاطر التقليدية على إدارة المخاطر بشكل منفرد عند تحليلها بينما تركز إدارة مخاطر المنشأة ERM على جميع أنواع المخاطر الذي تواجه المنشأة سواء الطبيعية أو الفكرية، فالمخاطر الطبيعية تأتي من الأحداث الطبيعية يمكن تقليلها عن طريق القيام بالتأمين، أما مخاطر التفكير فإنها نتيجة للقرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية سواء كان هذا التأثير إيجابي أو سلبي أو محايد على قيمة الشركة ، وإدارة مخاطر المنشأة [ERM] لديها مميزات تفوق إدارة مخاطر التقليدية (Simona, 2014) لأنها لا تدير المخاطر في لحظة معينة على أساس لا مركزي وإنما بطريقة منهجية وثابتة فالمدخل اللامركزي يسبب في عدم الكفاءة ويؤدي إلى عدم وجود تنسيق بين الأقسام المختلفة لإدارة المخاطر، كما تسمح بتحديد الخطر وتحليله ودراسة العلاقات التشابكية بين المخاطر وتسهل من تنفيذ الخطة الإستراتيجية. وهذا بخلاف المدخل التقليدي الذي يركز على المخاطر بشكل منفصل.

٣ / ١ / ٣ العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك

أشار بعض الباحثين (Beasley, et. al. 2005) لعدد من العوامل التي ترتبط وتدعم تطبيق إدارة المخاطر مثل استقلال مجلس الإدارة ، توقعات الإدارة ، والمراجعة الداخلية ، نوع المراجعة ، حجم التنظيم و نوع الصناعة ، وهذه العوامل ترتبط ايجابيا بوجود المدير التنفيذي للمخاطر واستقلاله عن مجلس الإدارة والمدير المالي . وفي ضوء ذلك فإن محددات تطبيق إدارة المخاطر تتمثل في وجود مدير للخطر (CRO) ، وحجم البنك ، الخدمات المالية، تقلب الأرباح ، تقلب أسعار الأسهم، الرفع المالي، الإفصاح والشفافية، فإذا كان لدى الشركة رفع مالي كبير فمن المحتمل أنها تطبق إدارة المخاطر حيث تساعد في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات المرتبطة بملف الخطر الحالي وفي تقليل التكاليف.

(Liebenberg & Hoyt,2003)

لقد حظي موضوع إدارة مخاطر المنشأة قوة دافعة هامة في السنوات الحالية ويمكن استعراض أهم العوامل التي ساهمت في هذا الاتجاه ومن أهمها: (Segal, 2011)

- اتفاقيات بازل
- التلاعب المحاسبي
- الأزمة العالمية.
- وكالات الائتمان العالمية.

أولاً: اتفاقيات بازل

وهي عبارة عن إرشادات عالمية لإدارة المخاطر وترتبط بقطاع الخدمات المالية وبخاصة البنوك، و تم تطوير الإرشادات التي وضعتها بازل ٢ وهي تعتبر الثانية من الاتفاقيات التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وهناك ثلاثة دعائم لاتفاقية بازل ٢: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الدعامة الثانية الجهات الرقابية والدعامة الثالثة انضباط السوق.

- الدعامة الأولى : ويتم تحديد طرق حساب متطلبات كفاية رأس المال وتقديم الخيارات القياسية أو المعيارية بناء على متوسط الصناعة وهناك خيارات متقدمة للبنوك أكثر تعقيداً بناء على نماذج داخلية خاصة بهم يتم تخصيصها لحساب الوحدة الاقتصادية بصورة محددة واستخدام تقديرات الإدارة في معظم المؤشرات.
- الدعامة الثانية : تسمح للمشرفين لفحص ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بالبنوك وأيضا مدى تعرضها للخطر وإذا لزم الأمر تقوم بمضاعفة الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال.
- الدعامة الثالثة: تتناول الإفصاح المناسب عن المخاطر، ولقد توسعت بازل في المخاطر ليشتمل المخاطر التشغيلية، مما نقل البنك في اتجاه معالجة المخاطر بشكل شامل، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المخاطر لم تؤخذ في الاعتبار بعد مثل المخاطر الإستراتيجية.

ثانياً : التلاعب المحاسبي

في عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢) ظهرت موجات من الفضائح والمخالفات المحاسبية هزت عالم شركات الأعمال منها شركة أنرون وشركة تايكو وشركة وولدكوم وهذه أمثلة من أبرز الشركات التي عانت من انهيار مالي هائل، وقد أدين المديرين التنفيذيين بها وحكموا عليهم بالسجن ، وهذا يعتبر الحدث الأول في التقاضي، وزيادة مساءلة أعضاء مجلس الإدارة وتحملهم المسؤولية المالية، ففي شركة وولدكوم الدعوى القضائية شملت تسوية تتضمن عشرة مديرين دفعوا من أموالهم الخاصة قيمة الأضرار التي لم يسمح لهم بالسداد من قبل التامين ضد المسؤولية القانونية ، فهذه التسويات قادت إلى اتجاهين رئيسيين وهما: الأول : أصبح منصب مجلس الإدارة أقل جاذبية نظراً لزيادة المسؤولية، وشهدت العديد من الشركات تقاعد العديد من أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي هناك صعوبة في تجديد وإحلال الإدارة. الثاني: زيادة التوجه بشكل كبير إلى إدارة مخاطر المنشأة، ، ولقد تم تطبيق إدارة

مخاطر المنشأة من قبل بعض الشركات وهذا يمثل ضغط من قبل أعضاء مجلس الإدارة. والحدث الثاني من التقاضي يتعلق بدقة التقارير المالية الخارجية، ففي عام ٢٠٠٢ في أمريكا أصدر الكونجرس الأمريكي قانون أطلق عليها Sarbanes Oxley act الذي يشير إليه SOX وهناك قوانين مماثلة صدرت في اليابان أطلق عليه J-SOX وأيضا في فرنسا وإيطاليا وهذا القانون يتطلب من الشركات القيام بعمليات تفصيلية ومكلفة لتحديد المخاطر التي تتعرض لها، واختبار مدى فاعلية أنظمة الرقابة ضد المخاطر وذلك عند إعداد التقارير المالية، وأن تشهد إدارة الشركة رسمياً بدقة التقارير المالية وهذا في محاولة للتوافق مع متطلبات SOX ، وكثير من الشركات طبقت النسخة المعدلة من إطار الرقابة الداخلية وفقا COSO الذي تم تطويره في منتصف التسعينات وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى SOX بأنه مكلف وغير فعال إلا أنه رفع من درجة وعي الشركات تجاه المخاطر المرتبطة بدقة التقارير المالية.

ثالثاً: الأزمة المالية العالمية:

هزت الأزمة المالية العالمية الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ بالنسبة للوضع الراهن في العالم لإدارة المخاطر، وفتحت الباب على جميع الشركات لتحسين برنامج إدارة مخاطر المنشأة ، وأوضحت كذب وإدعاء قطاع البنوك بأن لديهم أفضل ممارسة لإدارة مخاطر المنشأة، إن من المتوقع من تداعيات الأزمة العالمية صدور تشريعات ولوائح وهذا لتسريع تطبيق إدارة مخاطر المنشأة ومن أهمها تنظيم عملية الإفصاح من قبل هيئة بورصة الأوراق المالية SEC في أمريكا في فبراير ٢٠١٠ حيث أصدرت بورصة الأوراق المالية لائحة تتطلب بالإفصاح عن حوكمة المخاطر فضلاً عن برنامج للتعويضات عن المخاطر وهذه اللائحة تكشف عن جودة حوكمة المخاطر في الشركات من عدمها.

رابعاً: وكالات التصنيف الائتماني

نجد أن أشهر وكالات الائتمان هي ثلاث : ستاندر وپور S&P ، فينش F ، وموديز M والجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني لأشهر وكالات الائتمان.

جدول رقم (٤)

الوصف	التصنيف	
	موديز	ستاندر وپور وفينش
فئة الاستثمار		
أعلى مستويات الجودة (احتمال ٢% لعدم السداد)	Aaa	AAA
جودة مرتفعة (احتمال ٤% لعدم السداد)	Aa	AA
أعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال ١٠% لعدم السداد)	A	A
منتصف شريحة الجودة المتوسطة	Ba	BBB
أدنى مستوى لشريحة الجودة المتوسطة	B	BB
فئة مضاربة	B	B

جودة ضعيفة	-	Caa
درجة مضاربة عالية	CCC-CC	-
درجة مضاربة عالية جداً	-	Ca
أقل السندات جودة	C	-
أدنى درجة لا يتم تسديد الفوائد	-	C
سندات تواجه فعلياً بخطر عدم السداد	DDD-DD	-

الجدول السابق يوضح أن الفئة (Aaa)، (AAA) تمثل أعلى تصنيف لجودة السندات، وتتميز السندات المصنفة في المجموعات الأربع الأولى فئة الاستثمار بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين وفقاً لترتيب كل مجموعة بالجدول. في حين تشمل المجموعات الأخرى السندات التي تتوافر فيها خصائص المضاربة التي تتصف بانخفاض جودتها تواجه باحتمالات التوقف عن السداد، وتزداد الاحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى أن تصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد، فهناك ارتباط بين درجة تصنيف السند ومعدل العائد المطلوب، فكلما تدنى السند كلما عكس ذلك ارتفاع في مخاطر التوقف عن السداد بالفرق بين أسعار الفائدة على السندات ذات مخاطر عدم السداد وبين الفائدة على السندات الخالية من مخاطر عدم السداد ويمثل الفرق بعلاوة ، وتعتبر حافز للأفراد للإقبال على شراء سندات ذات مخاطر عدم السداد. ولقد أصبحت جميع القطاعات سواء الشركات في القطاع المالي ومنها البنوك والتأمين وفي القطاع غير المالي ومنها الشركات الصناعية أكثر وعياً في الحاجة للتقدم ببرامج إدارة مخاطر المنشأة [ERM] ، وحققت وكالة ستاندرد بور ناجحاً في ذلك وجذبت انتباه الصحافة وذلك بسبب المدخل الذي استخدمته في إدارة مخاطر المنشأة وهذا عند تصنيف الائتمان لدى الشركات سواء المالية وغير مالية مما دفع تلك الشركات إلى الحاجة لتحسين تطبيق إدارة مخاطر المنشأة للحصول على تصنيف جيد.

٢/٣ حوكمة مخاطر البنوك

تتطلب آليات الحوكمة فهم المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية بمعنى أن تكون المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنوك مع مراعاة أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر ، ويتم تخصيص رأس المال والموارد بما يتناسب مع مستوى المخاطر ، وأن تكون القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم. لذلك ينبغي على البنوك أن تولى أهمية خاصة بوضع إدارة خاصة في الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر، وعليه ينبغي معرفة وتحديد مفهوم إدارة المخاطر. وتحديد كافة الإجراءات الملائمة من أجل وضع حدود للأثار السلبية الناجمة عن المخاطر التي تواجه البنوك بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، وتحليل هذه المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من أثارها السلبية على البنوك، وعمل إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة مثل تلك المخاطر بأشكالها المختلفة. كما ينبغي تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراءات التخفيف والإبلاغ عنها والتحكم فيها بمعنى إخضاع المخاطر إلى معايير الحوكمة ، وتقضي هذه الإجراءات تطبيق استراتيجيات ملائمة وإجراءات وأنظمة

معلومات وإدارة فعالة ورشيده لاتخاذ وإعداد التقارير والبيانات الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.(مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٠٦)

١/٢/٣ مبادئ وأساليب حوكمة المخاطر المصرفية

١/١/٢/٣ مبادئ الحوكمة في البنوك من منظور لجنة بازل (٢٠١٤)

أصدرت لجنة بازل العديد من الإصدارات من أهمها إصدار ٢٠٠٦ الذي يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وآخرها في أكتوبر ٢٠١٤ والتي تعتبر بمثابة معايير دولية لحوكمة البنوك لتعمل على تقليص المشاكل التي تواجه البنوك وتفعيل عملية إدارة وحوكمة المخاطر.

المبدأ ١: مجلس الإدارة لديه المسؤولية الكاملة عن البنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك، وإطار الحوكمة و الإشراف على الإدارة العليا.
المبدأ ٢: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين وذلك وفقا لمركزهم. وينبغي أن يكون لديهم فهم دور حوكمة، والقدرة على ممارسة التصويت، والتقدير الموضوعي حول شؤون البنك.

المبدأ ٣: ينبغي أن يحدد المجلس هيكل الحوكمة المناسبة وممارساتها ، وأن توضع الوسائل لمثل هذه الممارسات التي يجب إتباعها ومراجعتها دوريا للوصول للفعالية.
المبدأ ٤: في ظل توجيه وإشراف مجلس الإدارة، ينبغي للإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتفق مع إستراتيجية الأعمال، والرغبة في المخاطرة، والمكافآت التعويضية وغيرها من السياسات.

المبدأ ٥: مجلس إدارة الشركة القابضة لديه المسؤولية الكاملة عن المجموعة وضمن وجود إطار واضحا للحوكمة والمخاطر يتناسب مع الهيكل التنظيمي مع معرفة وفهم الأنشطة التشغيلية للبنك والمخاطر التي تنطوي عليها.

المبدأ ٦: يجب أن يكون لدى البنوك وظيفة فعالة مستقلة لإدارة المخاطر، تحت إشراف مدير المخاطر (CRO) مع توافر كافة الإمكانيات، والاستقلال، والموارد والوصول إلى مجلس الإدارة.

المبدأ ٧: ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها على أساس على مستوى البنك ككل، ويجب أن تواكب التغييرات والتطور والتعدد في إدارة المخاطر وأساليب الرقابة الداخلية والمخاطر الخارجية.

المبدأ ٨: يتطلب إطار حوكمة المخاطر الاتصال الفعال القوي داخل البنك حول المخاطر، سواء عبر المنظمة أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

المبدأ ٩: مجلس إدارة البنك هو المسئول عن الإشراف على إدارة المخاطر والالتزام في البنك. والموافقة على السياسات واللوائح بما في ذلك إنشاء وظيفة دائمة الالتزام.

المبدأ ١٠: توفر وظيفة المراجعة الداخلية ضمانات وتأكيدات عن الاستقلال وتدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عمليات الحوكمة بفعالية في الأجل الطويل. وينبغي أن يكون الوظيفة واضحة ومسئولة أمام المجلس، وتكون مستقلة في ممارستها لأنشطة المراجعة.

المبدأ ١١: يجب أن تتوافق المكافآت في البنك بفعالية مع الإدارة السليمة للمخاطر على المدى الطويل للمنظمة مع مراعاتها السلوك المناسب للمخاطرة.

المبدأ ١٢: يجب مراعاة مبدأ الإفصاح والشفافية بالنسبة للمساهمين والمودعين، وغيرهم من الجهات المعنية والمشاركين في السوق.

المبدأ ١٣: وينبغي أن يقوم المشرفين بالتوجيه والإشراف على حوكمة البنوك، بما في ذلك إجراء تقييمات شاملة والتفاعل المنتظم مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يتطلب التحسين والإجراءات التصحيحية عند الضرورة وتبادل المعلومات حول آليات الحوكمة مع المشرفين الآخرين.

وفي ضوء المبادئ السابقة نجد أنه تم إضافة مهام لوظائف جديدة مثل وظيفة مدير الخطر CRO وظيفته يكون مسئول عن ملف إدارة المخاطر ومتطلبات الحوكمة والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار الرئيسية (مثل التخطيط الاستراتيجي ورأس المال والسيولة والتخطيط، ومنتجات وخدمات جديدة). ويجب أن يكون CRO مستقل وله واجبات تختلف عن المهام التنفيذية الأخرى حتى يمكن التنسيق مع لجنة المخاطر أو مجلس الإدارة. وقد تضمنت إرشادات وظيفة الالتزام ينبغي أن يكون البنك على دراية كافية بمخاطر الالتزام والتي تتمثل في احتمال التعرض لخسائر مالية أو ما قد يؤثر على سمعة البنك نتيجة عدم التزام البنك بالقوانين السارية الواجب إتباعها واللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية، حيث انه من المحتمل أن يعاني البنك بسبب فشله في الالتزام بالقوانين والمعايير المفترض إتباعها.

(البنك المركزي، ٢٠١١)

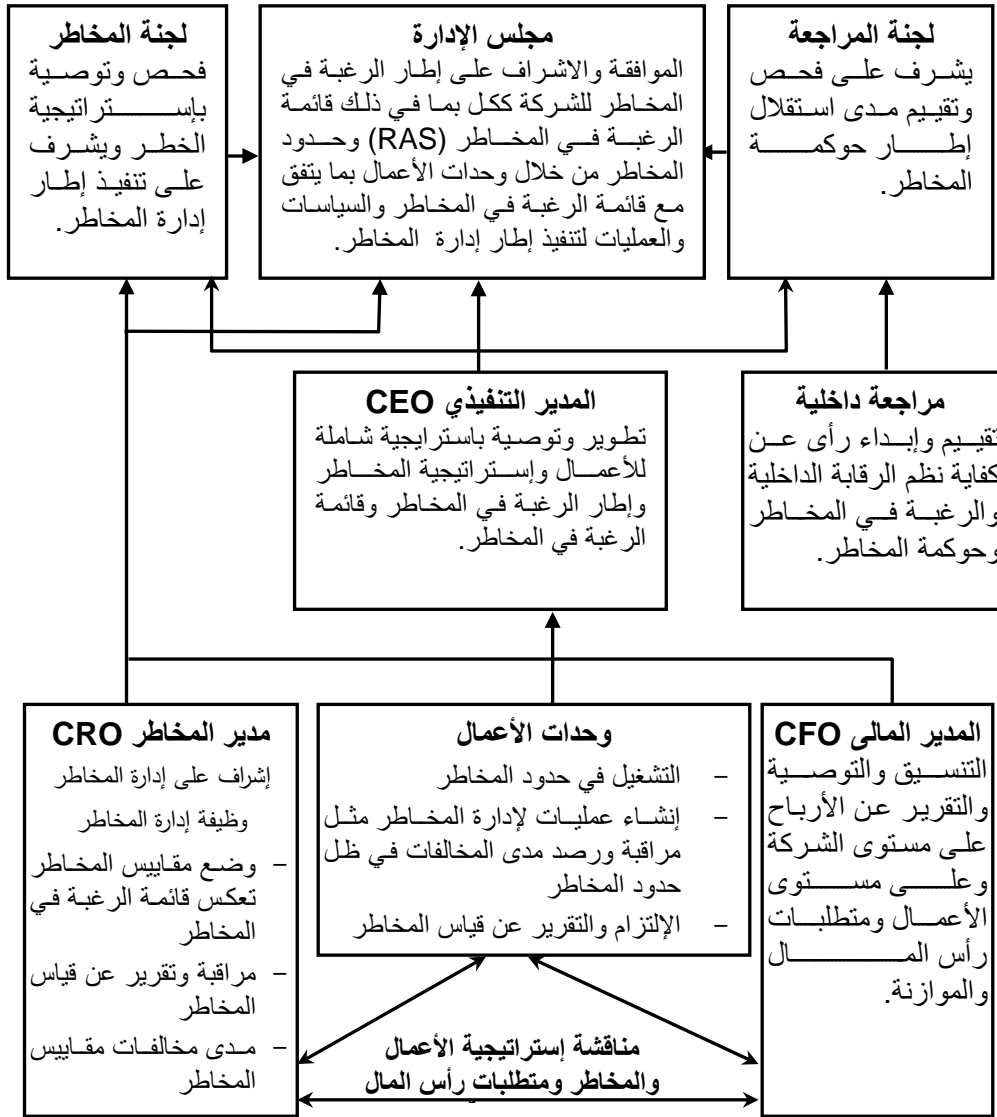
٢/١/٢/٣ أساليب حوكمة المخاطر المصرفية

- توفير أنظمة ضبط داخلي وتدقيق كفاء وفاعل من أجل ضبط عمليات الغش والتزوير والاحتيال وحماية أموال أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الائتمانية.
- التأكد من كفاية التقارير التي ترفع للسلطات المسؤولة للإبلاغ عن المخاطر.
- اعتماد أساليب للتخفيف من مخاطر الائتمان الناشئة عن كل من الأدوات المالية وكذلك تنطبق الحال على المخاطر الأخرى.. كمخاطر الاستثمار أو مخاطر السيولة في رؤوس الأموال أو مخاطر السوق والتي تعتمد على أنظمة ومخاطر معدل العائد و مخاطر التشغيل وضوابط كافية لضمان الالتزام بها.
- وضع وتنفيذ إجراءات فعالة لإدارة المخاطر ضمن مجموعة من المبادئ والإرشادات المعتمدة.
- إيجاد هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة ، لذلك يتطلب من مجلس الإدارة تقارير عن إجمالي حجم مخاطر التمويل والاستثمار لتفادي تركيز المخاطر والتأكد من أن لدى المصرف رأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر، ويقوم أيضا بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارة المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها والإفصاح عن هذه المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة حتى يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم

المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ،
٢٠٠٦)

٢/٢/٣ إطار حوكمة المخاطر

إطار حوكمة المخاطر يعتبر جزء من إطار حوكمة الشركات بشكل عام، ويتم تنفيذه من خلال مجلس الإدارة ويتطلب إنشاء واتخاذ قرارات حول إستراتيجية مدخل المخاطر بالنسبة للبنوك. مع توضيح ومراقبة الالتزام فيما يتعلق بها. وتحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر كما يمثلها الشكل رقم (٣)



شكل رقم (٣) إطار حوكمة المخاطر
(Source: FSB , 2013)

فحوكمة المخاطر تشير مجتمعة إلى دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، ووظيفة مدير المخاطر CRO ووظيفة إدارة المخاطر ، ويلاحظ من الشكل السابق أن إطار حوكمة المخاطر مرتبط بالعديد من المتغيرات والمهام الجديدة مثل:

١- وظيفة إدارة المخاطر

ينبغي أن يكون لدى البنك هيكل تنظيمي واضح يشمل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر مع تحديد واضح للأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر وتعريف مهامهم ومسؤولياتهم وبالتحديد سلطات ومهام رئيس إدارة المخاطر (مدير المخاطر CRO) مع ضرورة تطبيق مبدأ الفصل بين المهام لتفادي أي تعارض في المصالح، على أن يكون لإدارة المخاطر اتصال مباشر مع المجلس ولجنة المخاطر بالبنك وتقوم برفع تقارير دورية لهم وفقا لأهمية المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها.

ومن أهم مهام وظيفة إدارة المخاطر بالبنك: (البنك المركزي ، ٢٠١١)

- تحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتأكد من إجراء التحليل بدقة في وقت مبكر ومناسب ومن أهم هذه المخاطر؛ مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. تعريف خطوات عمل محددة فيما يتعلق بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر.
- قياس مدي استمرار ملائمة وفاعلية خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أية تعديلات عليها، إذا لزم الأمر، وفقا لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها البنك.
- يجب أن تشمل السياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدي قدرة البنك علي تقبل المخاطر ، ومدي ملائمة ذلك مع حجم رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار نظام قياس المخاطر بالبنك وعملية إدارة المخاطر ككل.
- ينبغي أن يتوافر لدي البنك نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالبنك وكذلك لجنة المخاطر والمجلس بتقارير دورية ربع سنوية على أقل تقدير، تعكس مدي التزام البنك بحدود المخاطر الموضوعية وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية للالتزام بها، يجب أن تعرض تقارير الإدارة بشكل يسهل فهمه بما يمكن أعضاء المجلس من تقييم المخاطر المعروضة واتخاذ القرار المناسب بشأنها

٢- لجنة المخاطر

يكون أغلبية أعضائها من أعضاء المجلس غير التنفيذيين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء ويكون رئيس اللجنة عضو غير تنفيذي، علي أن يتم دعوة رئيس إدارة المخاطر (مدير المخاطر CRO) بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة، ومن أهم اختصاصات اللجنة متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والتقارير المرسله لها من إدارة المخاطر، ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس، وتقوم بتقديم مقترحاتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك وعلى مجلس إدارة

البنك مسئولية وضع هيكل وظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على لجنة المخاطر وموافقة مجلس الإدارة عليها.

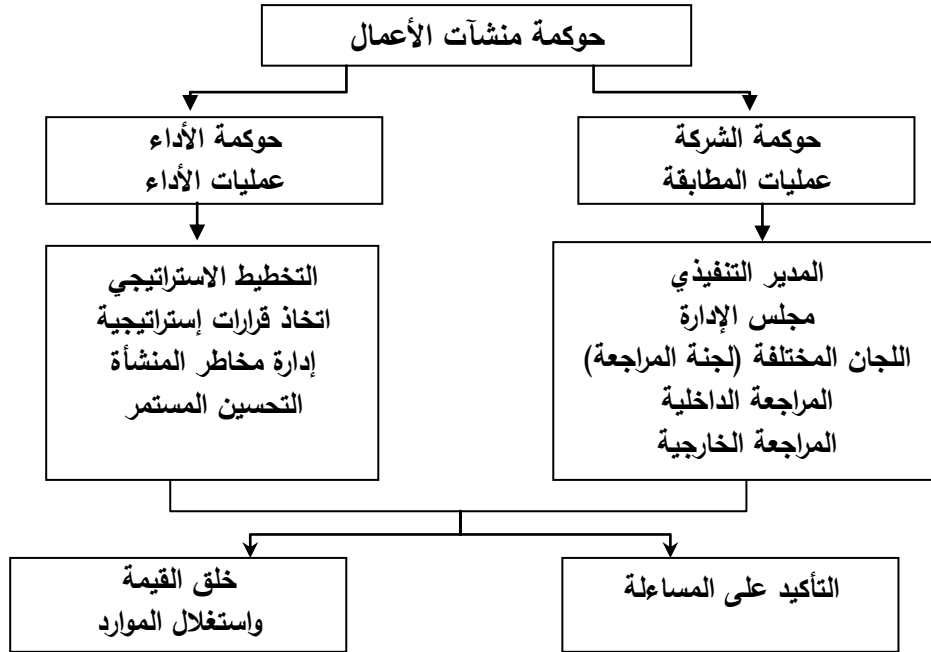
٣- تقييم مستقل لإطار حوكمة المخاطر

وفي ضوء ما سبق فيجب عمل تقييم مستمر ومستقل لإطار حوكمة المخاطر لأنه يساهم بشكل كبير في الصيانة المستمرة للرقابة الداخلية للشركة، وإدارة المخاطر وحوكمة المخاطر كما أنها تساعد الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال جلب مدخل منضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وقد ينطوي هذا على الأطراف الداخلية، مثل المراجعة الداخلية أو الأطراف الخارجية مثل المراجعين كطرف ثالث (مثل شركات المراجعة والمستشارين).

٣/٣ علاقة إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر

إدارة المخاطر مع حوكمة المخاطر كانت محل تركيز رئيسي من واضعي السياسات والجهات المنظمة والشركات في أعقاب الأزمة المالية، وظهرها يقود حوكمة المنشأة بصورة كفاء وذلك للمساهمة في خلق القيمة (Aliabadi, et.al. 2013).

كما يمكن تفهم العلاقة بين إدارة مخاطر المنشأة [ERM] وحوكمة منشآت الأعمال من خلال التعرف على الإطار المتكامل للحوكمة كما هو موضح بالشكل رقم (٤) حيث أنه لضمان تحقيق إستراتيجية منشأة الأعمال يتم التركيز على بعدين أساسيين هما (CIMA and IFAC, 2004, Colier, 2009)



شكل رقم(٤): (الإطار المتكامل لحوكمة الشركات وفقاً لـ CIMA, IFAC)
(Source : CIMA& IFAC,2004)

البعد الأول المتعلق بحوكمة الشركات:

ويهدف هذا البعد إلى التأكيد على المساءلة من خلال الالتزام بمبادئ وقوانين الحوكمة (والتي تهدف إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية تتميز بالملائمة والموثوقية وذلك للمستفيدين وأصحاب المصالح سواء من داخل أو خارج الشركة والتي يقوم بها مجموعة من الأطراف ولقد حدد معهد المراجعين الداخليين (IIA, 2008) أربعة أركان أساسية لحوكمة الشركات وهي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والحوكمة الفعالة تساعد على دقة التقارير المالية التي تقدمها الإدارة وتساعد أيضاً على ضمان فعالية الرقابة الداخلية.

البعد الثاني المرتبط بحوكمة الأداء :

ويهدف إلى خلق القيمة والاستغلال الأمثل للموارد من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات منها إدارة مخاطر المنشأة واتخاذ قرارات إستراتيجية والتحسين المستمر وبالتالي فإن نظام إدارة مخاطر المنشأة ERM هو أداة يتم الاعتماد عليها لتحقيق البعد الثاني من حوكمة منشآت الأعمال وهو المتمثل في ضمان مستوى من الأداء يؤدي إلى خلق القيمة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

ولقد جاء تقرير CIMA, IFAC عام ٢٠٠٤ محدداً أربعة قضايا إستراتيجية تستند على: اختيار وضوح الإستراتيجية ، تنفيذ الإستراتيجية ، والاستجابة لأحداث تغيرات تجاه ظروف السوق، والقدرة على الاندماج بشكل ناجح.واقترح التقرير إنشاء لجنة إستراتيجية للقيام بفحص منظم للإستراتيجية وهذا من شأنه يحدث توازن بين عمليات المطابقة (حوكمة الشركات) وعمليات الأداء (حوكمة الأداء) وإبراز دور اللجان المختلفة التي منها (لجنة المراجعة ولجنة إستراتيجية وغيرها) وذلك لنجاح إدارة مخاطر المنشأة مما يؤدي إلى خلق القيمة واستغلال أمثل للموارد وهذا ما وضحه الإطار المتكامل لحوكمة الشركات وفقاً (CIMA, IFAC) ، وبالتالي نجد أن مفهوم إدارة المخاطر قد تطور من خلال ثلاثة مراحل المرحلة الأولى: يتم التركيز على المخاطر الداخلية، المرحلة الثانية يتم الاهتمام ببعض الأطراف الخارجية، المرحلة الثالثة يتم تطوير إدارة مخاطر المنشأة بعد انضمام مجلس الإدارة والإدارة العليا وبالتالي يقتضى توضيح الأطراف المسؤولة عن نظام إدارة مخاطر المنشأة وعلاقة هذه الأطراف بالمستويات الأخرى داخل الهيكل التنظيمي الذي يطبق هذا النظام.(Neilson, 2005)

وفي ضوء ما سبق يمكن اعتبار كل من حوكمة المخاطر وإطار إدارة مخاطر المنشأة (ERM) عنصرين هامين من عناصر البنية التحتية الأساسية لإدارة مخاطر المنشأة فإطار إدارة مخاطر المنشأة (ERM) يمثل الهيكل الوظيفي الذي يعتبر جزءاً جوهرياً من البنية التحتية الأساسية لإدارة مخاطر المنشأة ويجب أن يتم وضع هذا الإطار قبل تنفيذ خطوات إدارة مخاطر المنشأة والتي تتمثل في : تحديد المخاطر- التقدير الكمي للمخاطر-اتخاذ قرار فيما يتعلق بالمخاطر-رسالة المخاطر التي تشتمل داخليا على تكامل إدارة مخاطر المنشأة مع تحليل الأعمال والحوافز والمكافآت وتشتمل خارجياً على تكامل

إدارة مخاطر المنشأة مع المساهمين ووكالات الائتمان والجهات المنظمة. أما حوكمة المخاطر تمثل الهيكل الدرجي الذي يتضمن على الطريقة التي يتم بها تقسيم الأدوار والمسئوليات لإدارة مخاطر المنشأة بين الأفراد والمجموعات وأيضا الهيكل التنظيمي بما في ذلك العلاقات والسلطة التي يتضمنها إدارة مخاطر المنشأة . وبالإضافة إلى وجود مستندات للإجراءات والسياسات التي تمثل العناصر الأساسية لعمليات إدارة مخاطر المنشأة وبالتالي هناك ثلاثة عناصر لحوكمة المخاطر بشكل فعال هي: (Segal, 2011)

١- وجود مشاركين أساسيين في إدارة مخاطر المنشأة على معرفة ودراية بأداء الأدوار والمسئوليات التي تدعم تنفيذها وتشتمل على: مجلس الإدارة-المراجعة الداخلية- مدير المخاطر -المدير التنفيذي -المدير المالي – لجنة المراجعة-لجنة المخاطر

٢- بناء وإنشاء الهيكل التنظيمي الذي يدعم تنفيذ هذه الأدوار والمسئوليات

٣- تقنين السياسات والإجراءات من حيث وجود مستندات لكل من برامج إدارة

مخاطر المنشأة والرغبة في المخاطر

٤/٣ أهداف ومزايا تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر

إذا تم الربط بين الحوكمة وإدارة المخاطر فإن الوحدة الاقتصادية تكتسب ميزة تنافسية تساعدها على خلق وحماية وتعزيز قيمة المساهمين ، فالحوكمة تعتبر العامل الأهم بالنسبة للمستثمر والأطراف الأخرى المهتمة بالبنوك وممارسة إدارة المخاطر تتم بصورة ليس فقط الالتزام بالحوكمة ولكن ممارسة جيدة للشركات وتحسين اتخاذ القرارات وبالتالي ضرورة تنفيذ وتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للتأكد من بقاء التنظيم وخلق القيمة. Manab ,et (2010, al). وبالرغم من ذلك فالعديد من الوحدات الاقتصادية قد لا يكون لديها ميل للإفصاح عن برامج إدارة وحوكمة المخاطر. (Pagach, & Warr, 2011)

١/٤/٣ أهداف تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر

تطبيق الوحدات الاقتصادية لإدارة وحوكمة المخاطر تمكنها من تحقيق الشفافية المطلوبة لإدارة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها، زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها والعمل على جذب الاستثمارات واستقطابها ، ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية فقواعد الحوكمة السليمة تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق التوازن بين القيمة والأداء والمنافسة وضغوط السوق التي تستوجب تطوير الأداء وبين المخاطر والالتزام القوانين واللوائح التي تستوجب إدارة وحوكمة المخاطر.

٢/٤/٣ مزايا تطبيق نظام إدارة وحوكمة المخاطر

أكد العديد من الدراسات على مزايا تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر والتي منها :

(Bowling & Rieger, 2005; Collier, 2009; COSO, 2009,

Aliabadi,et.al. 2013)

- النظرة الشاملة في التعامل مع المخاطر مما يمنع تكرار الجهود والموارد المخصصة وهو ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف إدارة المخاطر.

- زيادة القدرة على خلق القيمة للمستفيدين وأصحاب المصالح من داخل وخارج المنشأة.
- دعم قدرة المنشأة لتنفيذ الإستراتيجية بل وتحقيق ميزة تنافسية إستراتيجية عن غيرها من المنافسين
- زيادة مستوى وقيمة الأطراف الأخرى وخاصة المساهمين.
- زيادة وتحسين الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وبالتالي ربط جميع الأفراد بالأهداف المطلوب تحقيقها.
- زيادة فهم الإدارة للمخاطر المحيطة بالمنظمة، وهو ما ينعكس بدوره على صورة ودقة كافة القرارات التي يتم اتخاذها.

المبحث الرابع : دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية

والجدير بالذكر كان للهيئات والجمعيات المهنية دور هام في إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح عن المخاطر للحد من الآثار السلبية لازمة المالية يتم تناوله في النقاط التالية:-

١/٤ دور مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

Financial Accounting Standards Board (FASB)

بالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي حدد الهدف الأساسي للقوائم المالية بتوفير معلومات تساعد في كل من المستثمرين الحاليين والمرتبين إلا أنه مازال هيكل الإفصاح المحاسبي يخلو من إطار متكامل للإفصاح عن مخاطر المنظمات، كما أوصت المعايير التي أصدرها بالإفصاح من الالتزامات المحتملة والإفصاح على مستوى قطاعي الذي يسهم في تقدير درجة الخطر ، وتركزت أعمال المجلس في إعداد مجموعة قوائم مفاهيم وإعداد مجموعة من المعايير المحاسبية التي تناولت كل من القياس والإفصاح عن المخاطر من أهمها: المفهوم المحاسبي رقم (١) : أهداف التقارير المالية، معيار رقم (١٠٧): الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، معيار رقم (١١٩): الإفصاح عن المشتقات المالية والقيمة العادلة للأدوات، معيار رقم (١٣٣): المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ونشاط التحوط، ومعيار رقم (١٦١): الإفصاح عن المشتقات وأنشطة التحوط.

٢/٤ بورصة الأوراق المالية في أمريكا

Securities and Exchange Commission (SEC)

أصدر تنظيم بورصة الأوراق المالية عام ١٩٣٤ تشريعات ولوائح تنفيذية تنظم عملية الإفصاح عن مخاطر المنشأة، ووفقاً لمنشور (٣٦) الصادر من بورصة الأوراق المالية الأمريكية تلتزم إدارة المنظمات بإعداد قائمة مناقشات وتحليلات الإدارة من أجل القيد بجداول بورصة الأوراق المالية الأمريكية وتناقش هذه القائمة نتائج العمليات، والمركز الحالي والمتوقع لمستوى السيولة، والوضع الحالي والمتوقع لمصادر التمويل المتاح استخدامها ومصادر الائتمان التي لم يتم الاعتماد عليها حتى تاريخ القيد بجداول البورصة. وعلى الرغم من أن منشور رقم ٣٦ (FRR,N.36) ركز على الإفصاح عن الأحداث المستقبلية والتي قد تؤثر على عمليات المنظمة لم يحدد هيكلًا لمحتوى قائمة مناقشات

وتحليلات الإدارة بل وأعطى إدارة الشركات المرونة اللازمة حتى يتسنى لكل شركة إعداد هذه القائمة بما يتناسب مع طبيعة الصناعة التي تنتمي لها والظروف المحيطة ببيئة عملها، كما أن منشور رقم ٤٨ (SEC, 1997, FRR48) نصت على ضرورة الإفصاح الإجمالي عن مخاطر السوق. كما أصدرت بورصة الأوراق المالية في فبراير ٢٠١٠ لائحة تتطلب بالإفصاح عن حوكمة المخاطر فضلاً عن برنامج للتعويضات عن المخاطر وهذه اللائحة تكشف عن جودة حوكمة المخاطر في الشركات من عدمها

٣/٤ دور لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee (IASB)

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير التي تناولت القياس والإفصاح المحاسبي لبعض جوانب المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية وذلك وفقاً للمعيار الدولي رقم ٣٠ الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، ويتناول هذا المعيار الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتشابهة، كما ظهر معيار إعداد التقرير المالي رقم (٧) (IFRS, 7, 2005) وقام بتصنيف المخاطر التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية إلى مخاطر السوق والائتمان والسيولة وهذه المخاطر على درجة عالية من الارتباط مما قد يؤدي إلى حدوث أزمات.

٤/٤ دور معايير المحاسبة المصرية

Egyptian Accounting Standards (EAS)

تعرضت بعض معايير المحاسبة المصرية القياس والإفصاح المحاسبي لبعض جوانب المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية ومن أهمها معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) المقابل للمعيار الدولي رقم (٣٠) ويطبق على القوائم المالية والمؤسسات المالية المتشابهة مع ضرورة الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحميل القروض والسلفيات غير قابلة للتحويل كمصروف وبالتالي إعدامها وبيان عن حركة مخصص القروض والسلفيات خلال الفترة، إجمالي رصيد مخصص القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية كما يجب على البنوك الإفصاح عن أية مبالغ تم تجنبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض أو السلفيات. كما تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) المقابل للمعيار الدولي رقم (٣٢) بهدف تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية وتتطلب الإفصاح عن مخاطر الائتمان .

٥/٤ اتفاقيات بازل

١/٥/٤ اتفاقية بازل ١

في عام ١٩٨٨ صدر معيار كفاية رأس المال (بازل ١) في إطار بنك التسويات الدولي والتي ضمت ممثلين من مجموعة دول صناعية كبرى بهدف وضع إطار جديد يؤدي إلى سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي، ولقد سمحت لجنة بازل للبنوك أن تختار بين طريقتين لقياس المخاطر وهي الطريقة المعيارية وطريقة النماذج الداخلية بشرط موافقة السلطة المحلية (البنك المركزي) ومن الإضافات الهامة لتلك المقررات أنها أخذت في الاعتبار عند احتساب معيار كفاية رأس المال للبنوك مخاطر عمليات خارج الميزانية وكذلك تقليل عوائق الاحتفاظ بالسيولة أو الأصول السائلة.

٢/٥/٤ اتفاقية بازل ٢

وفي ١٠ يوليو ٢٠٠٣ أصدرت بازل ٢ لوضع إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال يتضمن قواعد صارمة لإدارة الخطر ويجعل رأس مال البنك أكثر حساسية للاختلافات في قيمة المخاطر فيما بين المؤسسات المصرفية ويشجع على تحسين أداء البنوك ولا سيما دعم مهارات وقدرات قياس المخاطر ومواجهتها ولا يقتصر ذلك على مخاطر الائتمان والسوق بل يشمل المخاطر التشغيلية. ومن أهم سمات الإطار الجديد لكفاية رأس المال هو تحقيق السلامة المصرفية عبر ثلاث دعائم وهي: الدعامة الأولى: ظلت كما هي بدون تغيير والدعامة الثانية بهدف قياس مقدرة السلطة الرقابية على تقييم نظام البنك لتقدير مدى كفاية رأس مال البنك والتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال البنك عن القدر الملائم بما قد يصل إلى تصفيته. الدعامة الثالثة بهدف التأكد من انضباط السوق من خلال زيادة درجة الإفصاح من جانب البنوك الأمر الذي يتطلب نشر معلومات دقيقة وصحيحة في أوقات محددة تجعل المتعاملين مع البنك على معرفة بمقدرة البنك على الاستمرار في أداء نشاطه بصورة جيدة وتطلب لجنة بازل بالإفصاح عن هيكل وملاءة رأس المال والمخاطر. وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن أهم نقاط الاختلاف بين مقررات بازل ١ ، ومقررات بازل ٢ تتمثل فيما يلي: (هشام المليجي، عماد الصايغ، ٢٠١٣)

- حددت لجنة بازل ٢ متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين أضافت لجنة بازل ٢ لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال مخاطر التشغيل.
- اختلف تصنيف مخاطر الائتمان بين لجنة بازل ١ ولجنة بازل ٢ حيث صنفت لجنة بازل ٢ المخاطر بصورة أكثر دقة من خلال تعديل فئات الأصول لتشمل كل القروض الممنوحة.
- قدمت لجنة بازل ٢ طرقاً جديدة لقياس مخاطر الائتمان، حيث سمحت للبنوك باستخدام التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة مثل استاندرد وبورد أو الاعتماد على التصنيف الداخلي للبنك إذا توافرت له النظم الداخلية القادرة على ذلك. في لجنة بازل ١ تتراوح الأوزان الترحيحية للمخاطر الائتمانية للأصول بين صفر % ، ١٠٠ % ، في حين تتراوح في لجنة بازل ٢ ما بين صفر % ، ١٥٠ % وذلك وفقاً للطريقة المستخدمة. أضافت لجنة بازل ٢ الدعامتين الثانية والثالثة وهما المراجعة الرقابية وانضباط السوق وذلك لاستكمال الدعامة الأولى.

٣/٥/٤ اتفاقية بازل ٣

ويؤدى التطبيق المتوقع لمقررات اتفاقية بازل ٣ بالبنوك ابتداء من عام ٢٠١٣ إلى زيادة المخاطر التي تواجهها تلك البنوك نتيجة زيادة النسب التي يجب على البنوك خصمها لمواجهة الأزمات المالية في أي وقت، مما يؤدي إلى زيادة أنواع المخاطر التي يجب على البنوك تجنبها مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (وفقاً لاتفاقية بازل ٢) فضلاً عن مخاطر السيولة والرافعة المالية (وفقاً لاتفاقية بازل ٣). بالنسبة للشريحة الأولى لرأس المال: لا تقل نسبة الشريحة الأولى لرأس المال ٦% من إجمالي الأصول الخطرة وتقتصر الشريحة الأولى لرأس المال على رأس المال العادي والأرباح المحتجزة

بعد خصم خسائر الاستثمارات قصيرة الأجل. وكانت البنوك تخصص ٢% من إجمالي القروض كاحتياطي، اتفاقية بازل ٣ رفعت هذه النسبة إلى ٧%، ٢,٥% من رأس المال الأساسي وحقوق المساهمين مع وجود حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها في منح الائتمان من ٤% إلى ٦% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

بالإضافة لما سبق قد قامت اتفاقية بازل ٣ بتطوير معيارين فيما يتعلق بالسيولة لتعزيز المرونة على المدى القصير لمخاطر السيولة من خلال التأكد من وجود أصول كافية عالية السيولة تضمن البقاء تحت سيناريو ضغط دائم لمدة شهر وذلك من خلال تقديم نسبة تغطية السيولة، وتعزيز المرونة على المدى الطويل من خلال إنشاء حوافز إضافية للبنوك وتمويل أنشطتها باستخدام مصادر ثابتة للتمويل على أسس مستمرة، وذلك من خلال تقديم نسبة صافي التمويل الثابت.

٦/٤ مجلس الخدمات المالية الإسلامية

Islamic Financial Services Board (IFSB)

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية في وضع معايير وإرشادات تستوعب خصائص العمل المصرفي الإسلامي بالتنسيق مع اتفاقية لجنة بازل من أهمها :

- إدارة المخاطر حيث أصدر مبادئ عامة إرشادية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية منها معيار رقم (١) وإرشادات متعلقة بإدارة المخاطر لمعيار رقم (٢) ، والمعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية معيار رقم (١٥).
- الحوكمة : تم إصدار المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية معيار رقم (٣)، والمبادئ الإرشادية لنظم ضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية معيار رقم (١٠).
- مخاطر السيولة: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية معيار رقم (١٢) مع مسودة مبادئ إرشادية متعلقة بالمعايير الكمية لإدارة السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية مسودة معيار رقم (٦).
- الجهات الإشرافية: إرشادات متعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية معيار رقم (٥) المعدل بالإرشادات المعدلة بالعناصر الرئيسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات معيار رقم (١٦).
- الإفصاح: معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية معيار رقم (٤).

٧/٤ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

(Accounting and Auditing Organization Islamic Financial Institution) (AAOIFI)

أصدرت هذه الهيئة (٢٦) معيار في المحاسبة، (٥) معايير في المراجعة، (٧) معايير في الحوكمة، (٢) معيار في أخلاقيات وآداب المهنة. كما أصدرت (٤٨) معيار للضوابط الشرعية بالنسبة للمعايير في المحاسبة. وبالرغم من ذلك وجدت العديد من العوامل التي

ساعدت في ضعف مشاركة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البلاد التي يوجد بها البنوك الإسلامية (karim, 2001) من أهمها نقص تقدير الجهات التي تكون مسؤولة عن تطبيق المعايير المحاسبية للمنافع من هذه المعايير بمعنى: تقديم القوائم المالية للبنوك الإسلامية بشكل يمكن مقارنتها وأكثر شفافية، توفير معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الإسلامية. وهذا يتطلب من هيئة المحاسبة والمراجعة بذل المزيد من الجهود للاعتراف بهذه المعايير بزيادة عدد الدول التي تطبقها لقبول معايير (AAOIFI) وبالتالي تختلف المخاطر التي تواجهها البنوك بسبب الاختلافات الهيكلية بين البنوك الإسلامية والتجارية وأوزان المخاطر التي وضعها بازل ٢ الحاجة إلى التعديل والطبيعة الخاصة لحسابات الاستثمار والودائع المختلفة التي تواجه البنوك الإسلامية يجعل من تنفيذ اتفاقية بازل غاية في الصعوبة.

المبحث الخامس: انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك
في هذا الجزء سوف نتعرض إلى أسباب الأزمة العالمية من منظور محاسبي ودور اتفاقيات بازل ووكالات الائتمان في الأزمة العالمية بالإضافة إلى التصنيف الائتماني والحصول على جودة الائتمان كمسبب لهذه الأزمة.

١/٥ تداعيات الأزمة المالية العالمية

ظهرت الأزمة العالمية المالية في أمريكا عام ٢٠٠٨ والتي بدأت بأزمة الرهن العقاري وامتد أثرها في كافة دول العالم. وحدد (شنوف شعيب ، ٢٠١٠) أسباب الأزمة العالمية من منظور محاسبي كالآتي:

- (١) غياب التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي، وعدم وجود نظام محاسبي مالي يمكن من خلاله التنبؤ بخطر الإفلاس أدى إلى الأزمة.
- (٢) أهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقارير المالية: يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر على إعداد التقارير المالية، بحيث أن عملية الوصول للشفافية والإفصاح التي تسعى هيئة الأسواق المالية لإلزام الشركات لتطبيقها لن يتحقق في ظل تجاهل هذا المبدأ.
- (٣) التحليل المالي : أهمية انتقاء عدد من النسب المالية التي تتميز بخاصيتين هما القدرة التنبؤية وقدرة النسبة المحاسبية على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى وأهم هذه النسب:نسب الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، وانخفاض هذه النسبة يقترن ويدل على وجود أزمة مالية. نسب حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع، زيادة هذه النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية.نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي، وتزداد هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية. ونجد أن قطاع البنوك أقل تحفظاً مقارنةً بالقطاعات الأخرى في السوق العالمي خلال الأزمة المالية العالمية وبالتالي هناك دور يمكن أن يلعبه التحليل المالي والمؤشرات المالية في التنبؤ بالأزمات المالية، والكشف المبكر عن مخاطر العسر المالي للبنوك لاتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وذلك لأن التحليل المالي يفيد بالتنبؤ للبنك الذي يواجه أزمة في السيولة وانخفاض في الربحية والتي لم تعكسها القوائم المالية المنشورة خلال الأزمة.

٤) التلاعب المحاسبي: يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات فئة أولى وثانية والتأمين عليها وبعد تهيئة سندات الفئة الأولى والثانية مع أنها جيدة، وتقوم وكالات التصنيف الائتماني بإعطائها تصنيفاً جيداً يسهل بيعها، وتقدر فائدة صغيرة على السندات الممتازة وفائدة أكبر قليلاً على السندات العادية وفائدة عالية جداً على السندات مقابل الديون المعدومة، ولكنها الحيل المحاسبية الاستثمارية، وفي أغلب الأحيان تباع سندات الفئة الأولى لصندوق استثمار تعاوني وتبقى سندات الفئة الرديئة يشتريها كبار الموظفين ومع انكشاف كل تلك الحيل جاء انهيار أسعار العقارات في أمريكا. وعرض (هشام صلاح، ٢٠١٠) بعض أسباب حدوث الأزمة العالمية وانعكاسها على أداء البنوك ومن أهمها التوسع في منح الائتمان دون مراعاة الضوابط المقررة والقروض العقارية، ضعف الرقابة على المؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين) وغياب التنسيق بينها، ظهور أدوات ذات مخاطر عالية مثل المشتقات المالية.

٢/٥ دور اتفاقيات بازل ووكالات الائتمان في الأزمة العالمية: ١/٢/٥ دور اتفاقية بازل ٢ في الأزمة المالية

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل ٢ خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية وتتمثل أهم هذه الانتقادات (زيد عايش، ٢٠١٣) اتجاه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل ٢ إلى احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعنى عدم القيام بتوزيعات للأرباح على المساهمين بشكل كاف، كما أن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق. فعلى الرغم من أن اتفاقية بازل ٢ تهدف إلى توحيد طرق حساب متطلبات رأس المال إلا أنه يربط مصير البنوك بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في أغلب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية. لقد دفعت هذه الأزمة المالية إلى مراجعة عميقة للوضع الراهن للأنظمة المالية المحلية والتشريعات المصرفية والمعايير الدولية وقامت العديد من المنظمات والخاصة بنشر تقارير شاملة لمعرفة نقاط الخلل مثل ما أصدره رئيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في تقريره في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ حول أزمة البنوك ويمكن تحديد أهم ما جاء في التقرير أن السبب الحقيقي وراء الأزمة يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك، كما أظهرت الأزمة المالية الحاجة إلى منهج علمي في التشريع ومراقبة لأسواق رأس المال.

٢/٢/٥ اتفاقية بازل ٣ والحد من تداعيات الأزمة المالية

أصدرت لجنة بازل للرقابة على البنوك عام ٢٠١٠ معايير بازل ٣ "دعائم الصد" التي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعملية الإصلاح في البنوك و تتمثل في: متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل كما يلي:

١- مؤشر للرفع المالي : إدخال معدل الرفع المالي كمقياس داعم لأساليب قياس المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل أخذاً في الاعتبار المعالجة الجديدة للدعامة الأولى من دعائم متطلبات

- رأس المال، وبالتالي فإن هذا المؤشر سوف يساعد في قياس الملاءة المالية للبنوك، ولا بد أن يكون هذا المؤشر متوافقاً عليه دولياً لإمكانية القابلية للمقارنة.
- ٢- السيولة: من خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وجد أن أهمية كبيرة لعامل السيولة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي والأسواق بأكملها، ولقد حاولت لجنة بازل الوصول إلى معيار عالمي للسيولة حيث تم اقتراح نسبتين وهما: النسب الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة كفاية السيولة وتهدف إلى جعل البنك يلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حالة وجود أزمة، والثانية للمدى المتوسط والطويل وتعرف بنسبة صافي التمويل وتهدف إلى توافر البنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.
- ٣- حوافز لرأس المال ضد التأثير الموسمي: تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتقليل آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلاً من تضخمها، كما ستقوم لجنة بازل ٣ بالمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبأقل تأثيراً على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة

٣/٢/٥ التصنيف الائتماني والحصول على جودة الائتمان كمسبب للأزمة المالية

لقد اتجهت الاتهامات إلى وكالات التصنيف الائتماني العالمي حيث هناك العديد من الشكوك والمخاوف بشأن مصداقية وشفافية تلك الوكالات، وحسب هيئة التحقيق في الأزمة العالمية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة المالية، قامت وكالة موديز بتصنيف ما قيمته ٤,٧٠٠ مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهونات السكنية خلال الفترة ما بين عام (٢٠٠٧-٢٠٠٠) وكانت وكالة موديز مصنف لتصنيفات (AAA) أدى توسعها إلى أن يفقد السهم ستة أضعاف في ذات الفترة، وبالتالي فإن المستثمرين الذي اعتمدوا على التصنيفات الصادرة عن وكالة موديز لم يحققوا درجة كبيرة من النجاح، وبالتالي لم تأتي الاتهامات من فراغ بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود عيوب كثيرة اعترت عمليات التصنيف التي تجريها تلك الوكالات، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن عدداً من الخبراء الاقتصاديين وضعوا مؤسسات التصنيف ضمن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة العالمية، وفي نفس الوقت تعالت الأصوات المطالبة بضرورة وجود هيئة رقابية لتقييم وكالات التصنيف الائتماني نفسها بعد أن بات واضحاً أن عملها يفتقر في الكثير من الحالات إلى الشفافية.

٣/٥ العلاقة بين الأزمة المالية العالمية و المخاطر التي تتعرض لها البنوك

مع تطور أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وأوروبا، ارتبطت كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك بمخاطر السوق، وقد أدى هذا التفاعل المتبادل للمخاطر إلى حدوث أزمات منظمة ومتتابعة، فتراكم مخاطر السوق الناشئة من الصدمات السلبية لأسعار الأصول خلال فترة ممتدة تزيد من مخاطر السيولة من خلال ثلاث قنوات: (نشوى شاكر، ٢٠١٠)

- الأولى زيادة مخاطر الائتمان بسبب الخسائر الحادة في أصول البنوك من سوق لأخرى مما إلى الدفع بوسائل خارج البنك.
 - الثانية ضعف القدرة على توليد السيولة النقدية من مبيعات الأصول بسبب الصدمات.
 - الثالثة انعكاس مخاطر السيولة المتوقعة على انخفاض تعهدات البنوك.
- وعلى ذلك فإنه في ظل الأزمة المالية العالمية أدت مخاطر السوق إلى مخاطر لائتمان بين البنوك والتي بدورها تنعكس في نقص متتابع في السيولة، و مخاطر السوق قد تؤدي مباشرة إلى مخاطر السيولة بسبب ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن الفرق بين المخاطر المنخفضة المقدمة للمودعين على أموالهم ثم استخدام هذه الأموال في قروض وأصول مالية ذات مخاطر أعلى.
- وعلى ذلك نجد أن إدارة المخاطر للنشاط المصرفي تغيرت مفهومها بعد الأزمة العالمية المالية ٢٠٠٨ فلم يعد دورها في نطاق حماية المؤسسة المالية المتعلقة بها كالبانك وتجاهل المخاطر النظامية لحد كبير وعدم مناقشة الخطوات التي يجرى اتخاذها لدعم النظم المصرفية، فالارتباط الكبير بين النظم المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى يدفع نحو نظام متكامل لإدارة المخاطر يكون مقدمة لإدارة الأزمات وعلى ارتباط بين جميع الأنشطة لجميع المؤسسات المالية لتفادي ما يمكن تفاديه قبل وقوعه، وأيضاً إدارة المخاطر لم يعد النظر لها على أنها نشاط داخل المؤسسة المالية فقط بل نشاط إدارة المخاطر يقوم بدور أساسي في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة المالية على أعلى مستويات من التنظيم لأن هذا النشاط هو استثمار في المستقبل لضمان لتجنب المخاطر العالية التي تؤدي إلى حدوث الأزمات.

٤/٥ أثر الأزمة المالية على أداء البنوك التجارية والإسلامية

أثبتت العديد من الدراسات (Beach, Elsiefy, 2013, Chazi & Syed , 2010) et al., 2013, (Al-Hares, 2013, Zehri & AlHerch 2013) أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بانعكاسات الأزمة المالية مقارنة بالبنوك التجارية وأوضح (ميلود ، ٢٠١٢) أن الجوانب التي جعلت البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالأزمة المالية هي اعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي من مضاربة ومشاركة وسلم ومرابحة وغيرها، وعدم تعاملها بالبيوع المحرمة شرعاً وهي بيوع الربا والغرر، فالبنوك التجارية أغلب عملياتها عن طريق بيوع الربا مستخدمة الإقراض مقابل فائدة مشروطة مسبقاً مرتبط معدلها بالزمن ، كما أنها تتعامل مع بيوع الغرر خاصة في المشتقات المالية والبيوع الآجلة وبيع الرهونات العقارية وبيع الديون وهي العمليات التي كانت أساس الأزمة المالية ، وأصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية مما نتج عنه افتتاح كثير من البنوك الإسلامية خاصة في الدول العربية وبقية دول العالم ، كما افتتحت بعض البنوك التجارية لفروع إسلامية . وبالرغم من ذلك فقد تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمة المالية بدرجات متفاوتة ولكن أقل من البنوك التجارية بسبب عدم وجود قيود على الإبداع أو السحب منها وتأثر هذه الحسابات يعتمد على تأثر أصحابها بأوضاع الأزمة المالية وعلى

درجة ثقتهم في قدرة المصرف على مواجهة الأزمة، كما أنها تتعامل مع سوق التمويل وأسواق الأصول العينية من عقارات وغيرها والتي تأثرت مع انعكاسات الأزمة على النشاط الاقتصادي

المبحث السادس: القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من

تداعيات الأزمة المالية

في ضوء ما سبق من تناول اثر الأزمة المالية على أداء البنوك التجارية والإسلامية ، يتناول هذا الجزء القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والسيولة ، وكذلك الإفصاح عن إجراءات إدارة وحوكمة المخاطر.

١/٦ القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال

١/١/٦ قياس كفاية رأس المال

جاءت مقررات بازل عام ١٩٨٨ لتحديد كفاية رأس المال بما يعادل ٨% من الأصول مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان بما فيها البنود خارج الميزانية ويتكون رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل من شريحتين من رأس المال والأساسي ورأس المال المساند، ويتمثل رأس المال الأساسي في رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة من رأس المال المساند، أما رأس المال المساند فيتمثل في الاحتياطيات السرية ، احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة التي تنشأ لمواجهة أي خسائر مستقبلية (أي غير مخصصة لمقابلة خسائر محددة) والديون المساندة قصيرة وطويلة الأجل. وتم تعديل جوهرى عام ١٩٩٦ على اتفاقية لتأخذ مخاطر السوق في الحسبان عند قياس كفاية رأس المال، وبناء على ذلك فإن نسبة كفاية رأس المال تقاس كما يلي:

المقام	البسط
مخاطر الائتمان + مخاطر السوق	رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) (شريحة) + رأس المال المساند (شريحتين)

وبسبب الانتقادات التي وجهت إلى بازل من حيث إعطاء نفس الحجم من وزن المخاطر لتسهيلات القطاع الخاص (١٠٠%) ولم تأخذ بعين الاعتبار تحسن الأساليب التي تتبعها البنوك لقياس وإدارة المخاطر، وعدم وجود أساس علمي واضح للترقية بين دول العالم ما بين منخفض المخاطر وعالية المخاطر، صدرت في عام ٢٠٠٣ بازل ٢ وركزت على ثلاث دعائم وهي: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ، عملية الرقابة على هذه المتطلبات عن طريق الجهات الرقابية، وتحقيق الانضباط في السوق. (Basel, 2006, p.6) ويتمثل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وفقاً للمعادلة التالية:

المقام	البسط
مخاطر الائتمان + مخاطر السوقية + مخاطر التشغيلية.	رأس المال الأساسي (شريحة) رأس المال المساند (شريحتين) كما هو مطبق بازل

وقدمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩٩ مؤشراً يأخذ في الاعتبار احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار في بسط النسبة شريطة الإفصاح عنها في القوائم المالية (معيار المحاسبة المالية رقم (١١) فقرة (١٦) ، (١٧))

وبالتالي يتكون رأس مال المصرف الإسلامي من شريحتين وهما: الأولى: رأس مال المدفوع والاحتياطيات المكونة من الأرباح وعليه تحتسب نسبة كفاية رأس المال التي افترضتها هيئة المحاسبة والمراجعة كما يلي:

المقام	البسط
الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس مال المصرف والالتزامات في ظل بازل ١ + ٥٠% من الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من حساب الاستثمار	رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) + رأس المال المساند ويتمثل في احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار

وقام مجلس الخدمات الإسلامية عام ٢٠٠٥ بإصدار معيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وفقا لصيغتين قياسية وبديلة كما يلي: (مجلس الخدمات الإسلامية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧)

المقام	البسط
إجمالي الأصول مرجحة مخاطر الائتمان والسوق + مخاطر التشغيل ناقصا منها إجمالي الأصول الممولة من حساب الاستثمار مرجحة بمخاطر الائتمان والسوق	رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) + رأس المال المساند ويتمثل في إعادة احتياطيات تقييم الأصول

ويلاحظ على هذه المعادلة القياسية لكفاية رأس المال أن مكونات رأس المال هو رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) ورأس المال المساند المتمثل في احتياطيات إعادة تقييم الأصول. وتقاس الملاءة المالية بنسب رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي أصول المصرف مرجحة بأوزان المخاطر وتحسب مخاطر السوق والتشغيل بضرب إجمالي الأصول بمعامل تمويل يقدر (١٢,٥) والذي بإضافتها لمخاطر الائتمان يمكن التوصل إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر هي نفس طريقة الواردة ببازل ٢ (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤-١) والمعادلة القياسية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتفق مع المعادلة الصادرة عن بازل ٢ حيث ركزت على حساب حقوق المساهمين عند حساب نسبة كفاية رأس المال، وبالنسبة للمعادلة البديلة الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتفق مع المعادلة الصادرة من الهيئة عند حساب نسبة كفاية رأس المال حيث ركزت أيضا على قياس كفاية رأس المال من منظور المساهمين مع محاولة الأخذ في الاعتبار تأثير حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة. (عبد الغنى دومان، ٢٠١٢) وعلى ضوء ما سبق نجد أن :

- لم تتطرق المعايير المحاسبية الدولية لطرق وأساليب قياس المخاطر المصرفية.
- سايرت المعايير الإسلامية وبخاصة المعادلة القياسية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع المعادلة الصادرة من بازل ٢ مع الأخذ في الاعتبار طبيعة مصادر الأموال وصيغ توظيفها في المصادر الإسلامية حيث أوردت هذه المعايير مقياسين أحدهما أساسي كما ذكر من قبل، والآخر البديل، ويمكن أن تقاس نسب كفاية

رأس المال للبنوك مع مراعاة تخصيص الأصول المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حساب الاستثمار.

- سايرت المعايير الإسلامية متطلبات بازل ٢١ من حيث تبنى وجهة نظر المساهمين عند إعدادها مؤشر كفاية رأس المال، وأهملت قياس التعرض للمخاطر بالنسبة لأموال المودعين التي تتقاسم مع المساهمين الأرباح وتتحمل الخسائر.

٢/١/٦ الإفصاح عن كفاية رأس المال

وفقاً لاتفاقية بازل الإفصاح عن كفاية رأس المال نوعياً وكمياً فالإفصاح النوعي: يتم الإفصاح عن الأسلوب الذي يستخدمه البنك في تقييم كفاءة رأس المال. الإفصاح الكمي: يتم الإفصاح عن متطلبات رأس المال لكل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة كل حسب الأسلوب المتبع في قياس المخاطر، ويتم الإفصاح كذلك عن إجمالي نسبة رأس المال والشريحة الأولى. أما بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال عام ٢٠٠٥ الصادر من مجلس الخدمات الإسلامية فطبقاً لقواعد الإفصاح عنها تتضمن المعلومات التي يتم التقرير عنها في الإيضاحات المتممة ومرفقات القوائم المالية بشأن هيكل وكفاية رأس المال، وحدد المعيار متطلبات الإفصاح عن هذه الحسابات بشكل نوعي وكمي. فالإفصاح النوعي يشمل على أنواع وأشكال وشروط وأحكام لرأس المال، الأدوات الرأسمالية المتعلقة بحقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة. أما الإفصاح الكمي يشمل على معلومات عن مبلغ رأس المال الأساسي والمساند، أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، احتياطي معدل الأرباح، حصة المساهمين، احتياطي مخاطر الاستثمار. كما حدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن الملاءة المالية بشكلها النوعي الذي طرق تقييم كفاية رأس المال، والسياسة المتعلقة بتحديد الأصول المرجحة بحسب أوزان مخاطرها والتي يتم تمويلها من قبل حسابات الاستثمار المطلقة. والإفصاح الكمي الذي يشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، نسبة الملاءة المالية

٢/٦ الإفصاح عن مخاطر الائتمان و السيولة

تتطلب مقررات بازل ٢ ضرورة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية لكل البنوك فالإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك وفقاً لمقررات بازل ٢ قد اتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) بعنوان "الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، ومعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٠) بعنوان "الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة" فيما يتعلق الإفصاح عن المسموحات أو المبالغ التي يتم تجنبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض والسلفيات سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة الأخطار العامة للإقراض وكل ما تضمنناه هو تحديد وتجنب بعض المبالغ التي تواجه المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذا الاحتياطي ولكن هذين المعيارين (١٩)، (٣٠) لم يتطرقا إلى الإفصاح عن الحد الأدنى لرأس المال (كفاية رأس المال) أو طرق قياس المخاطر في البنوك. وبالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (3, p. 1976) قرر أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات تساعد كل من المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تقرير المخاطر والعائد المتوقع فما زال هيكل الإفصاح المحاسبي يخلو من إطار متكامل للإفصاح عن مخاطر المنظمات بجميع أنواعها سواء مؤسسات مالية أو مؤسسات غير مالية. كما نجد أن مقررات لجنة بازل ٣ للرقابة المصرفية

والمرتبطة بمخاطر السيولة في البنوك التجارية قد أثرت على الإفصاح المحاسبي بالبنوك من ناحية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المرتبطة بمؤشر كفاية السيولة عن قيمة ونوعية الأصول عالية السيولة. إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية، إذا كانت نسبة الأصول عالية السيولة إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة أكبر من أو يساوي ١٠٠% ، ومؤشر نسبة صافي التمويل عن قيمة ونوعية التمويل الثابت المطلوب إذا كانت نسبة قيمة التمويل الثابت المتاح إلى إجمالي قيمة التمويل الثابت المطلوب أكبر من ١٠٠% ٣/٦ الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر:

أوردت اتفاقية بازل في الدعامة الثالثة متطلبات عامة للإفصاح لكل نوع من المخاطر وتتمثل هذه المتطلبات أن تقدم البنوك وصفاً لأهداف وسياسات إدارة المخاطر بها بما في ذلك الاستراتيجيات والعمليات، وهيكل وتنظيم إدارة المخاطر ذات الصلة، ونظم قياس المخاطر، وسياسات تخفيف المخاطر (Basel, 2004). ونجد أن هذه المتطلبات وفقاً لاتفاقية بازل عن الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تتفق مع ما ورد في المعيار الدولي للتقارير رقم (٧) وكذلك معيار الإفصاح الصادر عام ٢٠٠٧ من مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يرى أنه يجب تقديم معلومات بشأن أهداف وسياسات إدارة المخاطر التي يطبقها البنك الإسلامي بما في ذلك الاستراتيجيات والعمليات طبقاً لقواعد الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، ويجب أن يشمل الإفصاح معلومات عن التمويل لكل نوع من أنواع العقود. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٧)

٤/٦ الإفصاح عن حوكمة المخاطر

تتطلب لجنة البورصة المالية بأمريكا SEC الإفصاح السنوي عن المخاطر وعن دور مجلس الإدارة في الإشراف عن المخاطر وهذه المتطلبات تكون موثقة ومكتوبة بهدف إلى إعطاء الشركات فرصة لمناقشة ما يلي: (Segal, 2011) سواء كانت مسؤولية الإشراف على المخاطر بشكل مبدئي تقع على عاتق المجلس بكامله أو عمل لجان لهذه المهمة مثل لجنة المخاطر أو لجنة المراجعة ، الإفصاح عن كيفية الإشراف على المخاطر، وما هي المعلومات التي يتم مراقبتها(التعرض للمخاطر الرئيسية، والقرارات ERM الرئيسية، الخ)، ومن الذي يقدمها وكيف يتم توفيرها في التوقيت المناسب وسواء كانت مسؤولية إدارة وحوكمة المخاطر بشكل مبدئي تقع على عاتق المجلس بكامله أو مع لجنة في المجلس أو مع إدارة (على سبيل المثال، لجنة ERM)

المبحث السابع : الدراسة التطبيقية

في ضوء تحقيق هدف البحث ودراسة أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية يتم في هذا الجزء تناول الدراسة التطبيقية من خلال مجتمع الدراسة والعينة المستخدمة ، وأسلوب جمع البيانات ، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث.

١/٧ مجتمع الدراسة والعينة

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد من البنوك التجارية والإسلامية في عدد من الدول العربية ، وقد تم استبعاد بعض البنوك لعدم توفر بيانات كافية عنها خلال فترة الدراسة، لذا تم الاعتماد على عينة تشمل على عدد ٨ بنوك تجارية و٨ بنوك إسلامية خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٢. وتم اختيار هذه الفترة حتى يمكن دراسة أداء البنوك قبل الأزمة المالية وبعدها وأثناء الأزمة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ومن الناحية التطبيقية فقد اقتصرنا هذه الدراسة هذا العدد من البنوك خلال الفترة المشار إليها لمجموعة من المعطيات من أهمها: توفر البيانات المطلوبة لتحقيق الهدف من هذا البحث خلال فترة الدراسة وتعتبر هذه الفترة مهمة لأن خلالها حدثت الأزمة المالية العالمية، وبالتالي يمكن دراسة أداء البنوك محل العينة قبل وأثناء وبعد هذه الفترة.

٢/٧ أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على القوائم و التقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة من المواقع الالكترونية للبنوك التجارية والإسلامية في بعض الدول العربية (١)

٣/٧ متغيرات الدراسة

(١) إدارة المخاطر: ويأخذ هذا المتغير واحد صحيح عند إفصاح البنوك في التقارير المالية عن تطبيق إدارة المخاطر ويأخذ صفر عند عدم الإفصاح عن إدارة المخاطر
(٢) حوكمة المخاطر: ويأخذ هذا المتغير واحد صحيح عند إفصاح البنوك في التقارير المالية عن تطبيق حوكمة المخاطر ويأخذ صفر عند عدم الإفصاح عن تطبيق حوكمة المخاطر

(٣) جودة الائتمان: تم الاعتماد على قياس هذا المتغير طبقاً لـ (Altman, E.I. et.al,2013) حيث تستخدمه كذلك مؤسسة استاندربول عند التصنيف الائتماني

للبنوك وتم الحصول على قيمة هذا المتغير باستخدام عدة خطوات هي:

أولاً: يتم استخدام نموذج Altman للشركات الغير صناعية

$$"Z" = 6.56X1 + 3.26 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

حيث أن

"Z": المتغير التابع كمؤشر لاحتمال الإفلاس

X1 : متغير مستقل يقيس رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

X2 : متغير مستقل يقيس الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X3 : متغير مستقل يقيس صافي الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول

X4 : متغير مستقل يقيس القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات

ثانياً: يتم إضافة ٣.٢٥ لقيمة "Z" للحصول على مؤشر جودة الائتمان

ثالثاً: يتم تصنيف القيم السابقة للحصول على جودة الائتمان كما في الجدول التالي:

(١) لمزيد من التفصيل عن عينة البنوك التجارية والإسلامية في بعض الدول العربية ملحق رقم (١)

جدول رقم (٥)

	Rating	Z"- Score Threshold	Rating	Z"- Score Threshold	
SAFE ZONE	AAA	>8.15	BB+	5.65	GARY ZONE
	AA+	8.15	BB	5.25	
	AA	7.60	BB-	4.95	
	AA-	7.30	B+	4.75	
	A+	7.00	B	4.50	
	A	6.85	B-	4.15	DISTRESS ZONE
	A-	6.65	CCC+	3.75	
	BBB+	6.40	CCC	3.20	
	BBB	6.25	CCC-	2.50	
	BBB-	5.83	D	<1.70	

- (٤) معدل كفاية رأس المال (افصاحات القوائم والتقارير المالية)
 (٥) مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية /إجمالي الأصول)
 (٦) مخاطر السيولة (النقدية وما يعادلها/إجمالي الأصول)
 (٧) مخاطر الائتمان ((إجمالي القروض – القروض المتعثرة)/إجمالي الأصول)
 (٨) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
 (٩) نسبة الالتزامات /الأصول
 (١٠) نسبة العائد على حقوق الملكية
 (١١) نسبة العائد على الأصول
 (١٢) مؤشر الكفاءة(المصروفات التشغيلية /إجمالي الإيرادات)
 (١٣) مؤشر القوة الإيرادية (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول)
 (١٤) حجم البنك (اللوغار يتم لإجمالي الأصول)

٤/٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط بين متغيرات الدراسة^(٢) وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لاختبار تأثير عدد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتم إيجاد معامل الارتباط R لتحديد مدى قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة كما تم إيجاد معامل التحديد R² لتحديد مدى مساهمة المتغير المستقل في تفسير التباين في المتغير التابع، بالإضافة إلى استخدام T-TEST لاختبار معنوية المتغيرات وF-TEST لاختبار معنوية النموذج، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٥% . كما تم استخدام الاختبار الإحصائي Independent-samples T Test للفرق بين

^(٢) ملحق رقم (٢)

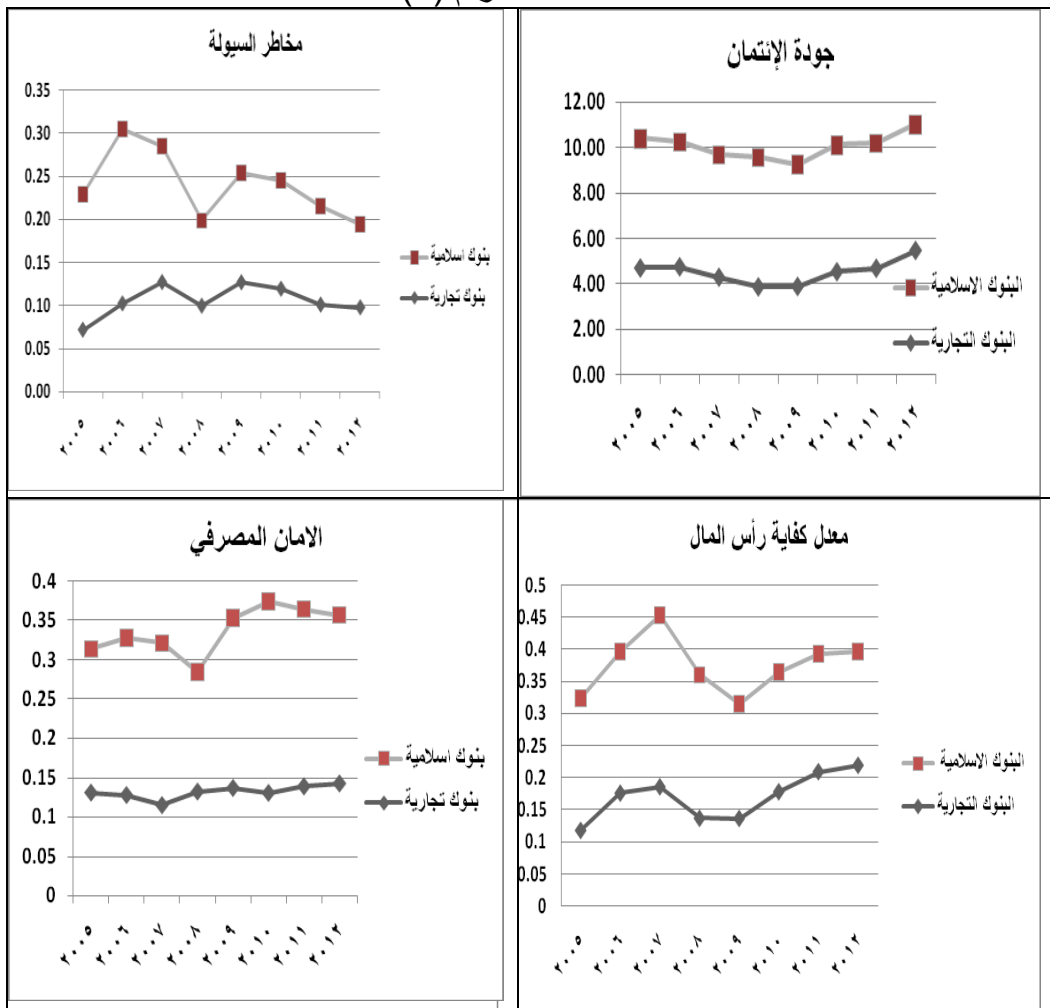
متوسطات متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على استخدام البرنامج (SPSS 17.0) للتحليل الإحصائي.

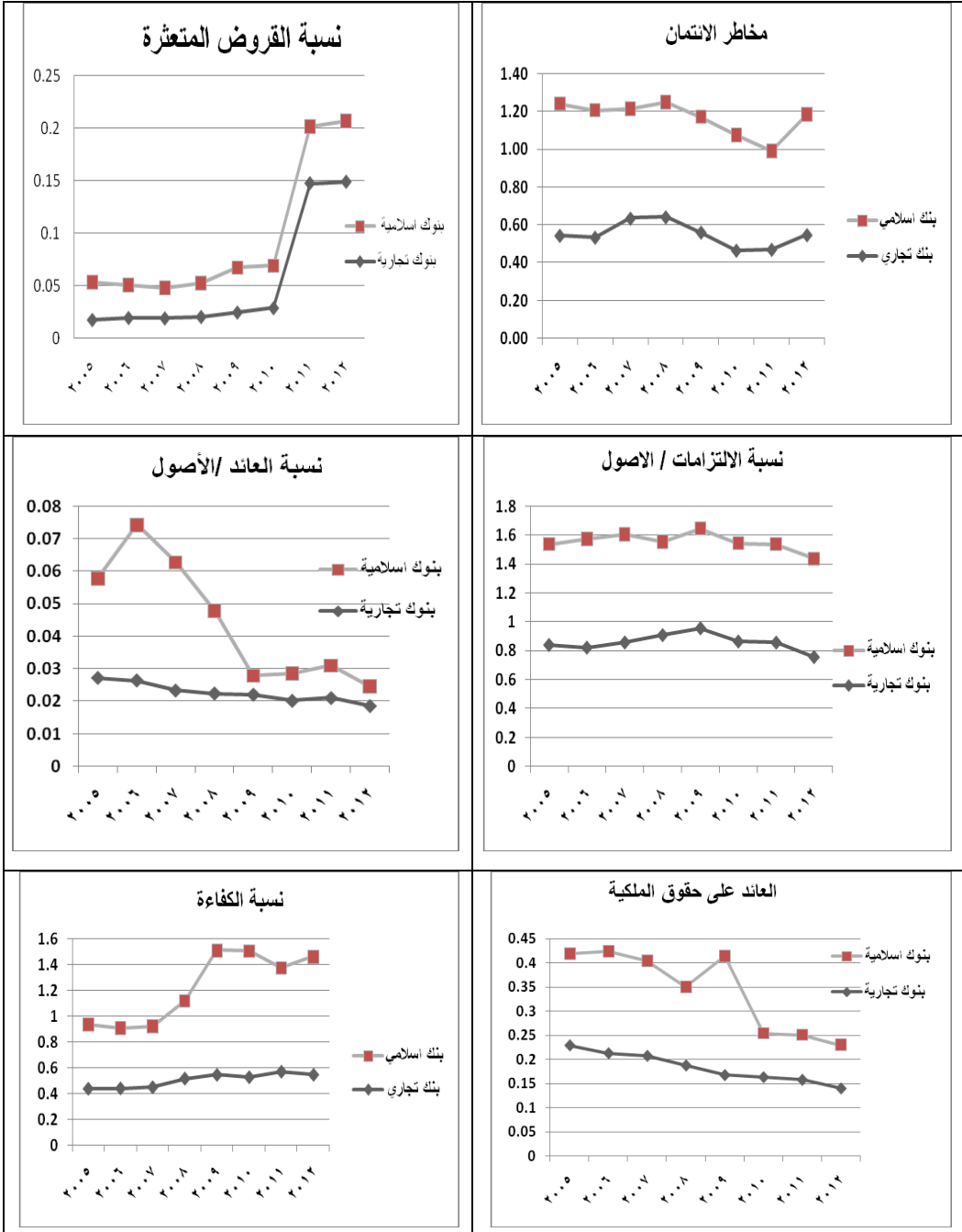
١/٤/٧ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

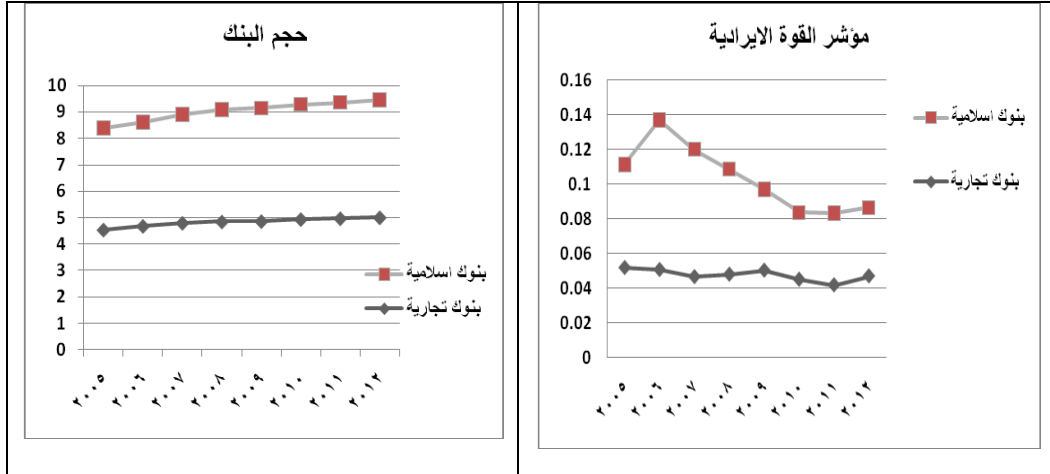
١/١/٤/٧ استخدام الرسم البياني لوصف متغيرات الدراسة

تم استخدام الرسم البياني لوصف متغيرات الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢ وللمقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد وأثناء الأزمة المالية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (٥)







يوضح الرسم البياني السابق لمتغيرات الدراسة الآتي:

- بالنسبة لمتغير جودة الائتمان نجد أن متوسطات المتغير بالنسبة للبنوك الإسلامية أفضل من البنوك التجارية وخاصة في فترة الأزمة المالية وبعدها حيث كان المتوسط ٤.٧٥ عام ٢٠٠٩ و ٥.٠٤ في عام ٢٠١١ بالمقارنة بين البنوك التجارية بمتوسط ٣.٤٠ ، و٣.٤٢ لنفس السنوات
- أما متوسطات مؤشر مخاطر السيولة كان هناك تقارب بين المتوسطات بالنسبة للبنوك الإسلامية والتجارية وخاصة في فترات الأزمة المالية وبعدها حيث وصل المتوسط لكل منهما ٠.١٠ ، ٠.١٣ في عامي ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩
- معدل كفاية رأس المال كان متوسط هذا المتغير للبنوك الإسلامية ٠.٢٦٨ في عام ٢٠٠٧ ، ١.٧٠ في عامي ٢٠١٢ أما بالنسبة للبنوك التجارية فكان ٠.١٨٥ و ٠.٢١ لنفس السنوات.
- الامان المصرفي كان متوسط هذا المتغير للبنوك الإسلامية ٠.٢٠٦ في عام ٢٠٠٧ و ٠.١٥٢ في عامي ٢٠٠٨ ثم ارتفع مرة أخرى بعد الأزمة المالية ليصل إلى ٠.٢٢٥ في عام ٢٠١٠ أما بالنسبة للبنوك التجارية فكان ٠.١١٤ ، ٠.١٣ ، و ٠.١٣٨ لنفس السنوات.
- مخاطر الائتمان زيادة متوسطات متغير مخاطر الائتمان في فترة الأزمة المالية لكل من البنوك الإسلامية والتجارية حيث كان ٠.٦١ ، ٠.٦٤ عام ٢٠٠٨ ، و ٠.٦٤١ ، ٠.٥٥ في عام ٢٠١٢ لكل منها.
- نسبة القروض المتعثرة متوسط هذه النسبة كان مستقر خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ ثم ارتفع في عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ليصل إلى ٠.١٤٩ ، ٠.٠٥٧٥ لكل من البنوك الإسلامية والتجارية .

- نسبة الالتزامات إلى الأصول متوسطات هذه النسبة أكبر في البنوك التجارية حيث كانت ٠.٨٥٧ في عام ٢٠٠٧ ، ٠.٩٥٥ في عام ٢٠٠٩ ، ٠.٧٥٧ في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بالبنوك الإسلامية التي كان المتوسط ٠.٧٤٨ ، ٠.٦٩١ ، ٠.٦٧٩ لنفس السنوات.
- نسبة العائد على الأصول متوسط هذه النسبة انخفض أثناء وبعد الأزمة المالية فبالنسبة للبنوك الإسلامية كان ٠.٤٧٩ في عام ٢٠٠٦ ، ٠.٠٠٥٩ لعام ٢٠٠٩ ، ٠.١٠١ لعام ٢٠١١ أما البنوك التجارية فكان ٠.٢٦٤١ ، ٠.٠٢٢ ، ٠.٢٠٩ لنفس الفترة.
- نسبة العائد على حقوق الملكية في فترة الأزمة المالية كان المتوسط للبنوك الإسلامية ٠.٢٤٦ بينما البنوك التجارية ٠.١٦٧٧ لعام ٢٠٠٩ بينما كان ٠.٠٩٢ ، ٠.١٥٧٩ في عام ٢٠١١
- نسبة الكفاءة متوسط هذه النسبة كان أكبر في فترة الأزمة المالية وبعدها للبنوك الإسلامية حيث كان ٠.٩٦٦٨ في عام ٢٠٠٩ ، وكان ٠.٥٤٤ للبنوك التجارية وفي المقابل كان ٠.٩١٦ ، ٠.٥٤٤ لعام ٢٠١٢
- مؤشر القوة الأيرادية بالنسبة للبنوك الإسلامية كان المتوسط أكبر قبل الأزمة المالية للبنوك الإسلامية حيث كان ٠.٨٦٣ في عام ٢٠٠٦ وكان ٠.٠٣٩٥ في عام ٢٠١٢ وفي المقابل كان ٠.٠٥٠٥ ، ٠.٠٤ للبنوك التجارية
- حجم البنك متوسطات حجم البنك متقاربة لكل من البنوك الإسلامية والتجارية قبل وبعد الأزمة المالية حيث كان للبنوك الإسلامية ٤.٤٢٣٩ عام ٢٠٠٨ ، ٤.٤٥٠ لعام ٢٠١٢ بينما كان ٤.٨٤٠ ، ٥.٠٠١ للبنوك التجارية لنفس الفترة

٢/١/٤/٧ التصنيف الائتماني لعينة الدراسة

بعد الاطلاع على القوائم والتقارير المالية لعينة الدراسة وحساب قيمة مؤشر جودة الائتمان باستخدام الخطوات السابق ذكرها لكل من البنوك التجارية والإسلامية خلال فترة الدراسة التي تتوسطها الأزمة المالية يمكن الحصول على التصنيف الموضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٦)

	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
تجارية	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٣.١٢%	Safe
إسلامية	٢١	٢	٣	٢	٢	٣	٣	٣	٣٢.٨%	
الإجمالي	٢٣	٣	٣	٢	٢	٣	٣	٤	١٧.٩٦%	
تجارية	٥١	٧	٧	٨	٥	٤	٦	٨	٧٩.٦٨%	Grey
إسلامية	٣٣	٥	٤	٦	٥	٤	٤	٣	٥١.٥٦%	
الإجمالي	٨٤	١٢	١١	١٤	١٠	٨	١٠	١١	٦٥.٦٣%	
تجارية	١١	٠	١	٠	٣	٤	٢	٠	١٧.١٩%	Diss
إسلامية	١٠	١	١	٠	١	١	١	٢	١٥.٦٣%	
الإجمالي	٢١	١	٢	٠	٤	٥	٣	٢	١٦.٤١%	
الإجمالي	١٢٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٠٠%	

الجدول السابق يوضح أن عدد حالات النوع الأول للتصنيف الائتماني ٢٣ بنك بنسبة ١٧.٩٦% من إجمالي عدد البنوك بنسبة ٣٢.٨% من البنوك الإسلامية في مقابل ٣.١٢% من البنوك التجارية ، عدد حالات النوع الثاني للتصنيف الائتماني ٨٤ بنك بنسبة ٦٥.٦٣% من إجمالي عدد البنوك أي بنسبة ٥١.٥٦% من البنوك الإسلامية في مقابل ٧٩.٦٨% من البنوك التجارية ، عدد حالات النوع الثالث للتصنيف الائتماني ٢١ بنك بنسبة ١٦.٤١% من إجمالي عدد البنوك أي بنسبة ١٥.٦٣% من البنوك الإسلامية في مقابل ١٧.١٩% من البنوك التجارية . وبالتالي يتضح أن النوع الأول للتصنيف الائتماني عدد البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التجارية بمعنى أن البنوك الإسلامية أكثر استقرار مالي من البنوك التجارية، النوع الثالث للتصنيف الائتماني عدد البنوك التجارية أكبر من عدد البنوك الإسلامية أي أن البنوك التجارية أكثر عرضة للفشل المالي من البنوك الإسلامية .
٣/١/٤/٧ نسبة وعدد الحالات لكل نوع من التصنيف الائتماني للبنوك قبل الأزمة المالية

وبعدها

جدول رقم (٧)

مرحلة ما بعد الأزمة المالية				مرحلة ما قبل الأزمة المالية						
٢٠١٢-٢٠٠٩				٢٠٠٨-٢٠٠٥						
البنوك الإسلامية	البنوك التجارية	الإجمالي		البنوك الإسلامية	البنوك التجارية	الإجمالي				
٢٨%	٩	٣%	١	١٠	٣٨%	١٢	٣%	١	١٣	Safe
٦٢%	٢٠	٨٤%	٢٧	٤٧	٤١%	١٣	٧٥%	٢٤	٣٧	Grey
١٠%	٣	١٣%	٤	٧	٢١%	٧	٢٢%	٧	١٤	Diss
١٠٠%	٣٢	١٠٠%	٣٢	٦٤	١٠٠%	٣٢	١٠٠%	٣٢	٦٤	الإجمالي

الجدول السابق يوضح أن النوع الأول للتصنيف الائتماني قبل الأزمة المالية بلغت نسبة البنوك الإسلامية ٣٨% في مقابل ٣% من البنوك التجارية ، بينما في مرحلة ما بعد الأزمة المالية بلغت نسبة البنوك الإسلامية ٢٨% في مقابل ٣% من البنوك التجارية أي زيادة نسبة البنوك الإسلامية، النوع الثاني للتصنيف الائتماني قبل الأزمة المالية بلغت نسبة البنوك التجارية ٧٥% في مقابل ٤١% من البنوك الإسلامية بينما بلغت ٨٤% في مقابل ٦٢% من البنوك الإسلامية، النوع الثالث للتصنيف الائتماني قبل الأزمة المالية بلغت نسبة البنوك الإسلامية ٢١% في مقابل ٢٢% من البنوك التجارية بينما في مرحلة ما بعد الأزمة المالية بلغت نسبة البنوك الإسلامية ١٠% في مقابل ١٣% من البنوك التجارية . وذلك يشير إلى أن أداء البنوك الإسلامية أقل تأثر بالأزمة المالية عن البنوك التجارية.

٤/١/٤/٧ نسبة وعدد الحالات لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر لعينة الدراسة

جدول رقم (٨)

	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
٤٤%	٥٦	٠	٠	٠	٢	٧	١٥	١٦	١٦	إدارة المخاطر
٥٦%	٧٢	١٦	١٦	١٦	١٤	٩	١	٠	٠	التطبيق
٧٥%	٩٦	٤	٥	٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	حوكمة المخاطر
٢٥%	٣٢	١٢	١١	٩	٠	٠	٠	٠	٠	الإفصاح
1	١٢٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	إجمالي عدد البنوك

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنه مع بداية التطبيق التدريجي لإدارة المخاطر والإفصاح عنها في معظم التقارير المالية لعينة الدراسة منذ ٢٠٠٧ بلغت نسبة البنوك التي تفصح عن إدارة المخاطر ٥٦% من إجمالي عدد البنوك محل الدراسة مع ملاحظة أنه خلال السنوات ٢٠١٠، ٢٠١١ و ٢٠١٢ كل البنوك كانت تفصح عن إدارة المخاطر في التقارير المالية أما الإفصاح عن حوكمة المخاطر فكانت في بداية عام ٢٠١٠ وعدد الحالات البنوك التي تفصح عن حوكمة المخاطر ٣٢ حالة بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد الحالات البالغ ١٢٨ حالة.

٥/٧ فروض الدراسة

الفرض الأول

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات أداء البنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر وهذا الفرض يمكن صياغته إلى الفرضين الفرعيين التاليين:
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تطبق إدارة المخاطر

ومؤشرات أداء البنوك التي لا تطبق إدارة المخاطر

- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تفصح عن حوكمة المخاطر ومؤشرات أداء البنوك التي لا تفصح عن حوكمة المخاطر
تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات مؤشرات الأداء للبنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر والبنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر وكانت نتيجة الاختبار الإحصائي للفرض الفرعي الأول والثاني تظهر في الجدول رقم (٩) والجدول رقم (١٠) على التوالي :
جدول رقم (٩)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
معدل كفاية رأس المال	38.147	.000	-.265	126	.792
مؤشر الأمان المصرفي	1.569	.213	-.985	126	.327
مخاطر السيولة	10.752	.001	.759	126	.449
مخاطر الائتمان	.003	.960	1.182	126	.239
مقياس لجودة الائتمان	.301	.584	1.382	126	.169
نسبة القروض المتعثرة	5.592	.020	-1.974	126	.051
نسبة الالتزامات/الأصول	.720	.398	1.462	126	.146
العائد على حقوق الملكية	.329	.567	1.747	126	.083
نسبة العائد على الأصول	.386	.535	3.771	126	.000
مؤشر الكفاءة	3.025	.084	2.735	126	.007
مؤشر القوة الإيرادية	1.894	.171	-.519	126	.605
حجم البنك	.013	.908	-2.005	126	.047

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أغلب فروق المتوسطات بين مؤشرات الأداء المستخدمة لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين البنوك التي تطبق إدارة المخاطر والبنوك التي لا تطبق إدارة المخاطر ولكن وجدت بعض المتغيرات لها فروق

معنوية أقل من ٠.٠٥ هي نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة وحجم البنك وذلك يعني قبول هذا الفرض.

الجدول رقم (١٠)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
معدل كفاية رأس المال	6.911	0.010	0.480	126	0.632
مؤشر الأمان المصرفي	9.552	0.002	1.720	126	0.088
مخاطر السيولة	5.756	0.018	-0.340	126	0.734
مخاطر الائتمان	1.019	0.315	-0.397	126	0.692
مقياس لجودة الائتمان	1.199	0.276	2.384	126	0.019
نسبة القروض المتعثرة	0.001	0.975	0.464	126	0.644
نسبة الالتزامات /الأصول	2.280	0.134	-2.267	126	0.025
العائد على حقوق الملكية	2.246	0.136	-2.488	126	0.014
نسبة العائد على الأصول	0.407	0.525	-3.457	126	0.001
مؤشر الكفاءة	4.673	0.033	2.896	126	0.004
مؤشر القوة الإيرادية	10.708	0.001	1.373	126	0.172
حجم البنك	0.115	0.735	0.773	126	0.441

توضح نتائج الجدول السابق إلى أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي مقياس لجودة الائتمان ، نسبة الالتزامات /الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول ومؤشر الكفاءة مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك التي تفصح عن حوكمة المخاطر والبنوك التي لا تفصح عن حوكمة المخاطر مما يؤكد قبول هذا الفرض.

الفرض الثاني :

تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر يؤدي إلى تحسين أداء البنوك مما ينتج عنه الحصول على جودة ائتمانية أفضل في التصنيف الائتماني ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر ، وتقرير حوكمة المخاطر ، معدل كفاية رأس المال ، مؤشر الأمان المصرفي ، مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ، الالتزامات /الأصول ، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة، مؤشر القوة الإيرادية ،حجم البنك،)على المتغير التابع وهو مؤشر جودة الائتمان ، وتم استخدام النموذج على مراحل بطريقة stepwise لتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تحسن القدرة التنبؤية للنموذج مع إزالة المتغيرات المستقلة الأخرى التي يكون إضافتها غير مؤثر معنوياً على القدرة التنبؤية للنموذج ، ويساعد ذلك على ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع والجدول التالي يظهر النتائج الإحصائية لهذا الفرض.

جدول رقم (١١)

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	معامل التحديد R^2	معنوية F	معامل B	معنوية T
المرحلة الأولى الالتزامات/الأصول	٠.٩٦	٠.٤١٨٣	٠.٩٢	٠.٠٠	٦.٨٧-	٠.٠٠
المرحلة الثانية الالتزامات/الأصول العائد/الأصول	٠.٩٧	٠.٣٨٣٢	٠.٩٣	٠.٠٠	٦.٩٥- ٧.٣٦	٠.٠٠ ٠.٠٠
المرحلة الثالثة - الالتزامات/الأصول - العائد/الأصول - حوكمة المخاطر	٠.٩٧	٠.٣٧٦٦	٠.٩٤	٠.٠٠	٦.٨٩- ٨.٣٣ ٠.١٨٩	٠.٠٠ ٠.٠٠ ٠.٠٢٢

وتشير نتائج الجدول السابق إلى دخول المتغيرات المستقلة على ثلاث مراحل . ففي المرحلة الأولى تم دخول المتغير المستقل لنسبة الالتزامات على إجمالي الأصول وكان معامل الارتباط ٠.٩٦ ومعامل التحديد ٠.٩٢ وبالتالي هذه النسبة تفسر ٩٢% من التغيرات في جودة الائتمان . وفي المرحلة الثانية تم دخول متغيرين وهما المتغير المستقل الأول نسبة الالتزامات على الأصول والمتغير المستقل الثاني نسبة العائد على الأصول وذلك بمعامل الارتباط ٠.٩٧ ومعامل التحديد ٠.٩٣ وهذا يفسر ٩٣% من التغيرات في جودة الائتمان. والمرحلة الأخيرة تم إدخال ثلاث متغيرات مستقلة وهم نسبة الالتزامات على الأصول ونسبة العائد على الأصول والإفصاح عن حوكمة المخاطر وذلك بمعامل الارتباط ٠.٩٧ ومعامل التحديد ٠.٩٤ وهذه المتغيرات تفسر ٩٤% من التغيرات في جودة الائتمان، بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ كما توجد علاقة عكسية بين نسبة الالتزامات /الأصول وجودة الائتمان، بينما توجد علاقة طردية بين وجودة الائتمان وكل من نسبة العائد على الأصول والإفصاح عن حوكمة المخاطر ، وزيادة معامل التحديد R^2 يعني زيادة القوة التفسيرية للنموذج وبالتالي قبول هذا الفرض.

الفرض الثالث

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات مؤشرات الأداء في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق البنوك التجارية

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
إدارة المخاطر	1.627	.204	-.709	126	.480
حوكمة المخاطر	2.653	.106	-.812	126	.418
معدل كفاية رأس المال	.074	.786	-2.488	126	.014
مؤشر الأمان المصرفي	16.617	.000	-2.833	126	.005
مخاطر السيولة	7.939	.006	-1.811	126	.073
مخاطر الائتمان	.035	.852	-2.178	126	.031
مقياس لجودة الائتمان	27.720	.000	-3.848	126	.000
نسبة القروض المتعثرة	2.349	.128	.670	126	.504
نسبة الالتزامات/الأصول	37.064	.000	4.491	126	.000
العائد على حقوق الملكية	3.540	.062	.664	126	.508
نسبة العائد على الأصول	17.419	.000	.198	126	.843
مؤشر الكفاءة	4.087	.045	-2.827	126	.005
مؤشر القوة الإيرادية	2.529	.114	.829	126	.409
حجم البنك	34.500	.000	5.157	126	.000

والإسلامية لإدارة وحوكمة المخاطر ، بينما وجد أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي معدل كفاية رأس المال، مؤشر الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، مقياس جودة الائتمان، نسبة الالتزامات/الأصول، مؤشر الكفاءة، حجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

الفرض الرابع

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء للبنوك قبل الأزمة المالية وبعد الأزمة المالية

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
إدارة المخاطر	29.232	.000	16.017	126	.000
تقرير حوكمة المخاطر	.	.	7.937	126	.000
معدل كفاية رأس المال	33.411	.000	-.557	126	.579
مؤشر الأمان المصرفي	3.603	.060	.946	126	.346
مخاطر السيولة	10.512	.002	-.770	126	.443
مخاطر الائتمان	.007	.934	-1.932	126	.056
مقياس لجودة الائتمان	1.011	.317	.300	126	.765
نسبة القروض المتعثرة	7.698	.006	2.187	126	.031
نسبة الالتزامات/الأصول	.452	.503	-.343	126	.732
العائد على حقوق الملكية	.750	.388	-1.593	126	.114
نسبة العائد على الأصول	.523	.471	-4.210	126	.000

مؤشر الكفاءة	3.951	.049	3.385	126	.001
مؤشر القوة الإيرادية	2.634	.107	.667	126	.506
حجم البنك	.288	.593	2.192	126	.030

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ وذلك بين إدارة وحوكمة المخاطر قبل الأزمة المالية وبعدها ، كما تشير النتائج إلى أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي نسبة القروض المتعثرة ، نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة ، حجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك قبل الأزمة المالية وبعدها مما يؤيد قبول هذا الفرض.

الفرض الخامس

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات أداء البنوك في الدول العربية

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء في الدول العربية محل الدراسة (مصر، قطر، الكويت، أبو ظبي الإمارات، دبي الإمارات، السعودية، البحرين) وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

المتغيرات		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
إدارة المخاطر	بين المجموعات	1.125	6	.188	.747	.613
	داخل المجموعات	30.375	121	.251		
حوكمة المخاطر	بين المجموعات	2.094	6	.349	1.927	.082
	داخل المجموعات	21.906	121	.181		
جودة الائتمان	بين المجموعات	107.780	6	17.963	10.546	.000
	داخل المجموعات	206.105	121	1.703		
التصنيف الائتماني	بين المجموعات	8.344	6	1.391	4.723	.000
	داخل المجموعات	35.625	121	.294		
معدل كفاية رأس المال	بين المجموعات	.220	6	.037	6.944	.000
	داخل المجموعات	.640	121	.005		
الآمان المصرفي	بين المجموعات	.711	6	.119	6.632	.000
	داخل المجموعات	2.163	121	.018		
مخاطر السيولة	بين المجموعات	.146	6	.024	3.689	.002
	داخل المجموعات	.796	121	.007		

مخاطر الائتمان	بين المجموعات	.785	6	.131	4.671	.000
	داخل المجموعات	3.390	121	.028		
نسبة القروض المتعثرة	بين المجموعات	.184	6	.031	2.658	.019
	داخل المجموعات	1.395	121	.012		
نسبة الالتزامات إلى الأصول	بين المجموعات	1.891	6	.315	9.255	.000
	داخل المجموعات	4.121	121	.034		
نسبة العائد على حقوق الملكية	بين المجموعات	.702	6	.117	3.207	.006
	داخل المجموعات	4.412	121	.036		
نسبة العائد على الأصول	بين المجموعات	.011	6	.002	3.719	.002
	داخل المجموعات	.058	121	.000		
مؤشر الكفاءة	بين المجموعات	5.277	6	.880	5.877	.000
	داخل المجموعات	18.107	121	.150		
مؤشر القوة الايرادية	بين المجموعات	.454	6	.076	1.098	.368
	داخل المجموعات	8.343	121	.069		
حجم البنك	بين المجموعات	47.626	6	7.938	43.006	.000
	داخل المجموعات	22.333	121	.185		

تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين مجموعات البنوك في الدول العربية محل الدراسة بالنسبة لتطبيق إدارة المخاطر والإفصاح عن تقرير حوكمة المخاطر ، بينما تشير النتائج الإحصائية السابقة إلى أن معظم مؤشرات الأداء للبنوك في الدول العربية لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي جودة الائتمان ، نوع الائتمان ، معدل كفاية رأس المال ، مؤشر الأمان المصرفي ، مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، نسبة القروض المتعثرة ، نسبة الالتزامات إلى الأصول ، نسبة العائد على حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة وحجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك في الدول العربية مما يؤكد قبول هذا الفرض بالنسبة لاختلاف مؤشرات الأداء المالي أما بالنسبة لتطبيق والإفصاح عن إدارة وحوكمة المخاطر لا يوجد اختلاف بين الدول العربية .

المبحث الثامن : خلاصة ونتائج البحث والتوصيات والبحوث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية وتم استخلاص نتائج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية كما يلي:-

١/٨ خلاصة ونتائج البحث

تناول الإطار النظري للدراسة تعريف إدارة مخاطر المنشأة [ERM] والفرق بينها وإدارة المخاطر التقليدية ، العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك ، وضع إطار لحوكمة المخاطر ، علاقة إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر وأهداف ومزايا التطبيق ، دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية ، انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك ، دور اتفاقيات

بازل ووكالات الائتمان في الأزمة المالية وأثرها على أداء كل من البنوك التجارية والإسلامية ودور كل من القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية. وتم اختبار خمسة فروض أساسية الفرض الأول عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات أداء البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء البنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر، الفرض الثاني عن زيادة جودة ائتمان البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر بالمقارنة بالبنوك التي لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر، الفرض الثالث عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ، الفرض الرابع عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنوك قبل الأزمة المالية وبعد الأزمة المالية، الفرض الخامس عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر ومؤشرات الأداء في بنوك الدول العربية.

خلصت الدراسة النظرية بالنتائج التالية:-

- تعريف إدارة مخاطر المنشأة (ERM) على أنه إجراء يعتمد على كل من مجلس الإدارة والمديرين والأفراد، ويطبق لتنفيذ الإستراتيجية خلال المنظمة، حيث يتم تحديد جميع الأحداث المحتملة والتي من شأنها أن تؤثر على الوحدة الاقتصادية.
- تقوم إدارة مخاطر المنشأة بتحسين مستوى العلاقة بين المخاطر والربحية فهي تتكيف مع التعتد في الظروف الاقتصادية الحالية مما يضيف رؤية شاملة على تهيئة الوحدة الاقتصادية لمواجهة التأثيرات السلبية والحد من الخسائر والقضاء على خطر الإفلاس، وتوجد العديد من العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك اتفاقيات بازل التلاعب المحاسبي الأزمة العالمية.وكالات الائتمان العالمية.
- ينبغي تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراءات التخفيف والإبلاغ عنها والتحكم فيها بمعنى إخضاع المخاطر إلى معايير الحوكمة ، وتقتضي هذه الإجراءات تطبيق استراتيجيات ملائمة وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة ورشيده لاتخاذ وإعداد التقارير والبيانات الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.
- فاعلية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها والإفصاح عن هذه حتى يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها.
- يجب عمل تقييم مستمر ومستقل لإطار حوكمة المخاطر لأنه يساهم بشكل كبير في الصيانة المستمرة للرقابة الداخلية للشركة، وإدارة وحوكمة المخاطر كما أنها تساعد الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال جلب مدخل منضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وقد ينطوي هذا على الأطراف الداخلية والخارجية.
- إذا تم الربط بين الحوكمة وإدارة المخاطر فإن الوحدة الاقتصادية تكتسب ميزة تنافسية تساعد على خلق وحماية وتعزيز قيمة المساهمين ، فالحوكمة تعتبر العامل الأهم

بالنسبة للمستثمر والأطراف الأخرى المهتمة بالبنوك وممارسة إدارة المخاطر تتم بصورة ليس فقط الالتزام بالحوكمة ولكن ممارسة جيدة للشركات وتحسين اتخاذ القرارات وبالتالي ضرورة تنفيذ وتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للتأكد من بقاء التنظيم وخلق القيمة.

- برز دور الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية في إصدار العديد من المعايير لتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية.
- البنوك الإسلامية أقل تأثراً بانعكاسات الأزمة المالية مقارنة بالبنوك التجارية لإعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي.
- بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة المخاطر في البنوك مع تصاعد هذه المخاطر في بيئة الأعمال وما تتبعها من خسائر يمكن أن يؤثر على المركز المالي للبنوك وعلى أرباحها القياس والإفصاح عن المخاطر كأحد آليات إدارة وحوكمة المخاطر للحد من تداعيات الأزمة المالية.
- إدارة المخاطر مع حوكمة المخاطر كانت محل تركيز رئيسي من واضعي السياسات والجهات المنظمة في أعقاب الأزمة المالية، وظهورها يقود حوكمة المنشأة بصورة كفاء للمساهمة في خلق القيمة .

وخلصت الدراسة التطبيقية بالنتائج التالية:-

- بالنسبة للفرض الأول عن وجود اختلاف معنوي بين البنوك التي تطبق أو لا تطبق إدارة وحوكمة المخاطر تشير النتائج الإحصائية بالنسبة للفرض الفرعي الأول الخاص بتطبيق إدارة المخاطر إلى أن أغلب فروق المتوسطات بين مؤشرات الأداء المستخدمة لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين البنوك التي تطبق إدارة المخاطر والبنوك التي لا تطبق إدارة المخاطر ولكن وجدت بعض المتغيرات لها فروق معنوية أقل من ٠.٠٥ هي نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة وحجم البنك أما بالنسبة للفرض الفرعي الثاني الخاص بالإفصاح عن حوكمة المخاطر وجد أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي مقياس لجودة الائتمان ، نسبة الالتزامات إلى الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول ومؤشر الكفاءة مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك التي تفصح عن تقرير حوكمة المخاطر والبنوك التي لا تفصح عن تقرير حوكمة المخاطر مما يؤيد قبول هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية .
- وتشير نتائج اختبار الفرض الثاني إلى أن المتغيرات المستقلة التي لها أكبر تأثير على حصول البنوك على جودة ائتمان أعلى هي نسبة الالتزامات على الأصول والعائد على الأصول والإفصاح عن تقرير حوكمة المخاطر وذلك بمعامل الارتباط ٠.٩٧ ومعامل التحديد ٠.٩٤ وهذه المتغيرات تفسر ٩٤% من التغيرات في جودة الائتمان ، بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مع وجود علاقة عكسية بين نسبة الالتزامات إلى الأصول وجودة الائتمان ، ووجود علاقة طردية بين نسبة العائد على الأصول والإفصاح عن

حوكمة المخاطر وجودة الائتمان وزيادة معامل التحديد R^2 يعني زيادة القوة التفسيرية للنموذج وبالتالي قبول هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية .

- وتشير النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الثالث إلى عدم وجود اختلاف معنوي في تطبيق ادارة وحوكمة المخاطر لكل من البنوك التجارية والإسلامية بينما وجد أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي معدل كفاية رأس المال، مؤشر الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، مقياس جودة الائتمان، نسبة الالتزامات إلى الأصول، مؤشر الكفاءة، حجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

- بالنسبة للفرض الرابع تشير النتائج الإحصائية إلى وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية وذلك بين إدارة وحوكمة المخاطر قبل الأزمة المالية وبعدها كما تشير النتائج إلى أن بعض مؤشرات الأداء لها دلالة إحصائية بمعنوية أقل من ٠.٠٥ وهي نسبة القروض المتعثرة ، نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة ، حجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك قبل الأزمة المالية وبعدها مما يؤيد قبول هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية .

- تشير النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الخامس إلى عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين مجموعات البنوك في الدول العربية محل الدراسة بالنسبة لتطبيق إدارة المخاطر والإفصاح عن تقرير حوكمة المخاطر بينما تشير أن معظم مؤشرات الأداء للبنوك في الدول العربية لها دلالة إحصائية وهي جودة الائتمان ، نوع الائتمان ، معدل كفاية رأس المال ، مؤشر الأمان المصرفي ، مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، نسبة القروض المتعثرة ، نسبة الالتزامات إلى الأصول ، نسبة العائد على حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول ، مؤشر الكفاءة وحجم البنك مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي في مؤشرات الأداء بالنسبة للبنوك في الدول العربية مما يؤيد قبول هذا الفرض بالنسبة لاختلاف مؤشرات الأداء المالي أما بالنسبة لتطبيق والإفصاح عن إدارة وحوكمة المخاطر لا يوجد اختلاف بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى أن معظم البنوك في الدول العربية تقوم بتطبيق إدارة وحوكمة المخاطر. وذلك يبرز أهمية الالتزام بما تصدره الجهات المهنية والعلمية شاملة البنوك المركزية واتفاقيات بازل والهيئات الشرعية في هذه الدول ، وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

٢/٨ التوصيات والبحوث المقترحة

- بناء قاعدة بيانات مصرفية للبنوك بحيث تمكن الباحثين من تحديد أهم محددات الأداء المصرفي المؤثرة على الملاءة المالية وتتضمن بيانات داخلية شاملة في قياس المخاطر بالنسبة لجميع أنواع البنوك المصرفية
- لا بد أن تقوم البنوك المركزية في الدول العربية بالتميز في تطبيق معايير كفاية رأس المال بين البنوك التجارية والإسلامية وتفعيل الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية من خلال إنشاء جهة مختصة لمتابعة الالتزام بالنواحي الشرعية وبها أشخاص مؤهلين وذو كفاءة مصرفية شرعية مع ضرورة توحيد الجهات المصرفية للإرشادات والمعايير والفتاوى التي تنظم العمل المصرفي في البنوك التجارية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة ومجلس الخدمات الإسلامية
- ضرورة تعديل الإفصاح المحاسبي عن المخاطر من قبل القائمين على المعايير المحاسبية من حيث تطوير وتعديل معايير المحاسبة الدولية رقم ٣٠ والمعايير المحاسبية المصرية رقم ١٩ للإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تتطلبها بازل وتعديل هذين المعيارين لأنهما لا يتضمنان كيفية حساب رأس المال ومكوناته وأهم التعديلات المؤثرة فيه لأنه يتضمن فقط معيار كفاية رأس المال
- نتائج هذه الدراسة تساعد واضعي السياسات لتطوير عمليات إدارة المخاطر بصورة منظمة مما يعزز من ممارسات إدارة المخاطر مع التركيز على اشتراك بشكل كفاء من مجلس الإدارة والمجلس الإشرافي للشريعة الإسلامية في ممارسات إدارة المخاطر.
- ضرورة التزام البنوك بالتطبيق الكامل لمبادئ الحوكمة في البنوك والتي تتضمن إدارة وحوكمة المخاطر.
- تمثل اتجاهات مستقبلية للبحث عن دور المراجعة الخارجية والداخلية في إدارة وحوكمة المخاطر وأيضاً حوكمة أنظمة المعلومات بالقطاع المصرفي وإدارة المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية عبر المواقع الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- زيد عياش، (٢٠١٣) "اتفاقية بازل ٣ كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر ، العدد (٣١/٣٠).
- شنوف شعيب (٢٠١٠) "الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية" ، جامعة محمد خيضر- الجزائر.
- فيصل نافع العاني (٢٠١٠) تأثير الأزمة العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية – رسالة ماجستير- كلية الأعمال- جامعة الشرق الأوسط- الأردن.
- محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم (٢٠٠٧) "إطار محاسبي مقترح لأثر محددات أداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، مجلة التجارة والتمويل- كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد (٢).
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) (٢٠٠٦) المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية – ماليزيا.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (٢٠١٢) المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي (التي تقدم خدمات مالية إسلامية- ماليزيا.
- ميلود زكري (٢٠١٢) "توجهات لجنة بازل لكفاية رأس المال ومبررات الانفتاح على خصوصية المصارف الإسلامية" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- كلية التجارة – جامعة بنها – المجلد (٢٦) ، العدد (٤)
- نشوى شاکر (٢٠١٠) "قياس وتحليل فجوة الإفصاح عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر، مجلة الفكر المحاسبى – كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٤) ، العدد(٢)
- عبد الغنى أحمد دومان (٢٠١٢) "المحاسبة عن المخاطر المصرفية والملاءمة في المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية – رسالة دكتوراه- كلية التجارة- جامعة أسيوط.
- هشام حسن المليجى، عماد سعد الصايغ (٢٠١٢) "مدى كفاية الإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل III- دراسة ميدانية" – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد (٤).
- هشام على صلاح سيد (٢٠١٠) "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك المصرية دراسة مقارنة قبل وبعد الأزمة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة-جامعة عين شمس، العدد(٣)
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٧)" معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية" ، البحرين.
- يوسف هانى صالح عبد الغنى، محمد محمود صالح بن عيسى (٢٠١٣) "تقييم الأداء المالى للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (١).

تقارير اخرى
البنك المركزي المصري (٢٠١١) تعليمات بشأن حوكمة البنوك

تانيا:المراجع الاجنبية

- Aebi, V., G., Sabato, and M., Schmid, (2012). Risk management, governance, and bank performance in the financial crisis. **Journal of Banking & Finance**, 36(12), 3213-3226.
- Altman, E. I., A., Danovi, and A., Falini, (2013). Z-Score Models' application to Italian companies subject to extraordinary administration. **Journal of Applied Finance**, 23(1).
- Al-Hares, O. M., N. M., AbuGhazaleh, and A. M., El-Galfy, (2013). Financial Performance And Compliance With Basel III Capital Standards: Conventional vs. Islamic Banks. **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 29(4), 1031-1048
- .Al-Tamimi, H. A. H., and F. M. Al-Mazrooei, (2007). Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks. **The Journal of Risk Finance**, 8(4), 394-409.
- Aliabadi, S., A., Dorestani and R., Zabihollah (2013). Integration of Enterprise Risk Management into Corporate governance. **International Journal of Management Accounting Research**, 3(1), 31-46
- Anjum Iqbal, D. (2012). Liquidity Risk Management: A comparative study between Conventional and Islamic banks of Pakistan. **Global Journal of Management And Business Research**, 12(5).
- Australian/New Zealand Standards AS/NZS, (1999). **4360 Risk Management Standard**.
- Barton, T.L, W.G., Shenkir, and P.L., Walker, (2002). **Making Enterprise Risk Management Pay Off**. FT Press.
- Basel Committee on Banking Supervision BCBS, (2014). **Consultative document Guidelines Corporate governance principles for banks**. . Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Basel Committee on Banking Supervision BCBS,(2010). , **Basel III: A global regulatory framework for resilient banks and banking systems**,. Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

- Basel Committee on Banking Supervision BCBS, (2010), **Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Beasley, M. S., R., Clune, and D. R., Hermanson, (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. **Journal of Accounting and Public Policy**, 24, 521-531.
- Beck, T., A., Demirgüç-Kunt, and O., Merrouche, (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. **Journal of Banking & Finance**, 37(2), 433-447.
- Bowling, D. M., and L., Rieger, (2005). Success factors for implementing enterprise risk management. **Bank accounting and finance**, 18(3) 21-26.
- Bitar, M. (2013). "**Basel III Requirements Between Islamic and Conventional Banks: a Global Perspective**", 30th International French Finance Association conference.
- Bromiley, P., M. K., McShane, A., Nair, and E., Rustambekov, (2014). Enterprise Risk Management: Review, Critique, and Research Directions. **Forthcoming: Long Range Planning**.
- Chazi, A., and L. A., Syed, (2010). Risk exposure during the global financial crisis: the case of Islamic banks. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, 3(4), 321-333.
- CIMA & IFAC, (2004). **Enterprise Governance Getting the Balance Right**.
- Collier, P. (2009), **Fundamentals of Risk Management for Accountants and Managers: Tools & Techniques**, Oxford: Elsevier.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2009). **Effective Enterprise Risk Management Oversight The Role of the Board of Directors**.
- Dalla Pellegrina, L. (2012). Does capitalization enhance efficient risk undertaking?: A comparison between Islamic and conventional banks. **Accounting Research Journal**, 25(3), 185-207.

- Elsiefy,E. (2013a) . Determinants of profitability of commercial banks in Qatar:Comparative overview between domestic conventional and Islamic banks during the period 2006-2011, ***International Journal of Economics and Management Sciences***, 2 (11), 108-142.
- Elsiefy,E. (2013b). Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before, During and After the Financial Crisis. ***International Journal of Business and Commerce***, 3(3), 11-41.
- Financial Stability Board (FSB), (2013). ***Thematic review on risk governance***
- Hussain, H. A., and J.,Al-Ajmi, (2012). Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain.***The Journal of Risk Finance***, 13(3), 215-239.
- Kaplan, R. S., and A., Mikes, (2012). Managing risks: a new framework. ***Harvard Business Review***, 90(6), 48-60.
- Karim, R. A. A. (2001). International accounting harmonization, banking regulation, and Islamic banks. ***The International Journal of Accounting***, 36(2), 169-193.
- Kraus, V., and O. M., Lehner, (2012) The Nexus of ERM and Value Creation: A Systemic Literature Review ACRN ***Journal of Finance and Risk Perspectives*** 1(1), 91-163.
- Liebenberg, A.P., and R.E., Hoyt, (2003). The determinants of enterprise risk management: Evidence from the appointment of chief risk officers. ***Risk Management and Insurance Review***, 6(1), 37-52.
- Manab, N. A., I., Kassim, and M. R. Hussin (2010). Enterprise-Wide Risk Management (EWRM) Practices: Between Corporate Governance Compliance and Value. ***International Review of Business Research Papers***, 6(2), 239-252.
- Mokni, R. B. , S. A., Echchabi, D., Azouzi, and H., Rachdi, (2014). Risk management tools practiced in Islamic banks: evidence in MENA region .***Journal of Islamic Accounting and Business Research***, 5(1), 77-97.
- Nielson, N. L., A. E., Kleffner, and R. B., Lee, (2005). The evolution of the role of risk communication in effective risk management. ***Risk Management and Insurance Review***, 8(2), 279-289.

- Pagach, D., and R., Warr, (2011). The characteristics of firms that hire chief risk officers. ***Journal of Risk and Insurance***, 78(1), 185-211.
- Parashar, S. P., and J., Venkatesh, (2010). How did Islamic banks do during global financial crisis. ***Banks and Bank systems***, 5(4), 54-62.
- Rahman, R. A., S. B., Noor, and T. H., Ismail, (2013). Governance and risk management: empirical evidence from Malaysia and Egypt. ***International Journal of Finance & Banking Studies (ISSN: 2147-4486)***, 2(3), 21-33.
- Segal, S. (2011). ***Corporate Value of Enterprise Risk Management: The Next Step in Business Management***. John Wiley & Sons.
- Sensarma, R., and M., Jayadev, (2009). Are bank stocks sensitive to risk management?. ***Journal of Risk Finance***, The, 10(1), 7-22.
- Shafique, O., N., Hussain, and M. T., Hassan, (2013). Differences in the risk management practices of Islamic versus conventional financial institutions in Pakistan: An empirical study. ***The Journal of Risk Finance***, 14(2), 179-196.
- Shenkir, W. G., and P. L., Walker, (2006). ***Enterprise Risk Management: Frameworks, Elements, and Integration***. *Institute of Management Accountant*.
- S&P Ratings Direct. (2008). ***Standard and Poor's to apply Enterprise Risk Analysis to Corporate Ratings***. Standard and Poors, New York.
- Tafri, F. H., R. A., Rahman, and N., Omar. (2011). Empirical evidence on the risk management tools practiced in Islamic and conventional banks. ***Qualitative Research in Financial Markets***, 3(2), 86-104.
- Thomson, J. C. (2007). SOX 404 and ERM: Perfect partners... or not?. ***Journal of Corporate Accounting & Finance***, 18(3), 29-36.
- Togok, et al., (2014) ***Review of Enterprise Risk Management (ERM)***. Literature International Conference on Technology and Business Management March 24-26 American University in the Emirates, Duba.

- Walker, P. L., and W. G., Shenkir,. (2008). Implementing enterprise risk management. ***Journal of Accountancy***, 205(3), 31.
- Zehri, F., and N.,Al-Herch, (2013). The impact of the global financial crisis on the financial institutions: a comparison between Islamic Banks (IBs) and Conventional Banks (CBs). ***Journal of Islamic Economics, Banking and Finance***, 9(3), 69-88

ملحق رقم (١)
 عينة البنوك الإسلامية والتجارية في بعض الدول العربية المستخدمة في الدراسة

الدولة	البنوك محل الدراسة
مصر	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال البنك التجاري الدولي
قطر	بنك قطر الوطني بنك قطر الإسلامي
الكويت	مصرف الكويت الوطني بنك بوبيان الإسلامي
أبو ظبي الإمارات	البنك التجاري بنك أبو ظبي الإسلامي
دبي الإمارات	البنك التجاري دبي بنك دبي الإسلامي
السعودية	بنك الرياض بنك سامبا بنك الراجحي بنك الجزيرة
البحرين	بنك البركة بنك البحرين الإسلامي

ملحق رقم (٢)
معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تقرير الحوكمة	ادارة المخاطر	جودة الانتماء	حجم البنك	القوة الائتمانية	الكفاءة	العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	القروض المتعثرة	مخاطر الانتماء	مخاطر السيولة	الامان المصرفي	كفاية رأس المال		
												1	Pearson Correlation	كفاية رأس المال
											1	0.142	Pearson Correlation	الامان المصرفي
												0.055	Sig. (1-tailed)	
										1	0.065	.185(*)	Pearson Correlation	مخاطر السيولة
											0.232	0.018	Sig. (1-tailed)	
								1	.246(**)	0.039	.241(**)		Pearson Correlation	مخاطر الانتماء
									0.003	0.330	0.003		Sig. (1-tailed)	
								1	-.302(**)	-0.094	0.144	-0.006	Pearson Correlation	القروض المتعثرة
									0.000	0.145	0.053	0.472	Sig. (1-tailed)	
							1	-0.018	-0.036	.203(*)	-.224(**)	-0.047	Pearson Correlation	العائد على حقوق الملكية
								0.421	0.342	0.011	0.006	0.300	Sig. (1-tailed)	
						1	.508(**)	-0.101	.241(**)	.483(**)	-.189(*)	.265(**)	Pearson Correlation	العائد على الاصول
							0.000	0.128	0.003	0.000	0.016	0.001	Sig. (1-tailed)	
					1	-.677(**)	-.439(**)	.193(*)	-0.089	-.199(*)	.589(**)	-0.027	Pearson Correlation	الكفاءة
						0.000	0.000	0.015	0.160	0.012	0.000	0.383	Sig. (1-tailed)	

				1	0.065	0.082	0.029	-0.010	-.262(**)	0.059	-0.018	0.102	Pearson Correlation	القوة الايبرادية
					0.234	0.178	0.374	0.456	0.001	0.256	0.421	0.126	Sig. (1-tailed)	
			1	0.111	-.341(**)	.175(*)	.226(**)	-0.062	-0.048	0.061	-.499(**)	-.183(*)	Pearson Correlation	حجم البنك
				0.107	0.000	0.024	0.005	0.242	0.294	0.247	0.000	0.020	Sig. (1-tailed)	
		1	-0.098	-0.029	-.171(*)	-0.012	0.096	-0.012	0.020	0.007	-0.087	0.029	Pearson Correlation	جودة الانتمان
			0.135	0.373	0.027	0.446	0.141	0.448	0.412	0.471	0.164	0.372	Sig. (1-tailed)	
	1	0.122	.176(*)	0.046	.237(**)	-.318(**)	-.154(*)	.173(*)	-0.105	-0.067	0.087	0.024	Pearson Correlation	ادارة المخاطر
		0.085	0.024	0.302	0.004	0.000	0.042	0.025	0.120	0.225	0.163	0.396	Sig. (1-tailed)	
1	.509(**)	.208(**)	0.069	0.121	.250(**)	-.294(**)	-.216(**)	0.041	-0.035	-0.030	.151(*)	0.043	Pearson Correlation	تقرير الحوكمة
	0.000	0.009	0.220	0.086	0.002	0.000	0.007	0.322	0.346	0.367	0.044	0.316	Sig. (1-tailed)	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).